Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/1997/7
19 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقريـــر

ورشة العمل الإقليمية حول تطوير برامج وطنية للإحصاءات المصنّفة حسب النوع الاجتماعي في البلدان العربية(*)
تونس العاصمة، ٩-١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٧

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٠

(*) وردت في النص تسميات لم يتسنَّ ردّها إلى أصلها العربي، فتُرجمت حسب الاقتضاء.

جرى، كلما أمكن، التحقق من المراجع.

00-0276

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولاً-	**هدف ورشة العمل**	١-١٣	١
	ألف- نظرة عامة	١-٤	١
	باء- الحضور	٥-٧	٢
	جيم- التنظيم	٨-١٢	٣
	دال- النواتج المتوقعة	١٣	٤
ثانياً-	**افتتاح الجلسات واختتامها**	١٤-٢٢	٥
	ألف- الجلسة الافتتاحية	١٤-٢١	٥
	باء- الجلسة الختامية	٢٢	٦
ثالثاً-	**العروض والمناقشات**	٢٣-٩٦	٧
	ألف-جلسة الافتتاح	٢٣-٢٤	٧
	باء- قضايا النوع الاجتماعي والتنمية	٢٥-٣٧	٧
	جيم- الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي	٣٨-٤٩	١٠
	دال- مدى توفر البيانات ونوعيتها	٥٠-٥٨	١٢
	هاء- تجميع وتحليل إحصاءات النوع الاجتماعي	٥٩-٦٥	١٤
	واو- عرض إحصاءات النوع الاجتماعي	٦٦-٧٢	١٥
	زاي-منتجات إحصاءات النوع الاجتماعي	٧٣-٨٢	١٧
	حاء- تطوير برامج إحصاءات النوع الاجتماعي	٨٣-٩٠	١٩
	طاء- المناقشات في جلسة عامة	٩١-٩٦	٢٢
رابعاً-	**النواتج الرئيسية لورشة العمل**	٩٧-٩٩	٢٦
	ألف- نموذج لقائمة حول قضايا ومؤشرات النوع الاجتماعي	٩٧	٢٦
	باء- مشاريع خطط العمل الوطنية لتطوير برامج وطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي	٩٨-٩٩	٣٤

قائمة الجداول

١-	جدول تنفيذ برنامج احصاءات النوع الاجتماعي في الجمهورية التونسية	٣٥
٢-	الجدول الزمني لتنفيذ برنامج احصاءات النوع الاجتماعي في الأردن	٣٧
٣-	جدول تنفيذ برنامج احصاءات النوع الاجتماعي في اليمن	٤٢
٤-	الجدول الزمني لتنفيذ برنامج احصاءات النوع الاجتماعي في مصر	٤٥

المرفقات

المرفق الأول- قائمة بأسماء المشاركين ٤٨
المرفق الثاني- تنظيم الأعمال ٥٣
المرفق الثالث- قائمة الوثائق ٥٧
المرفق الرابع- تقييم المشاركين لورشة العمل ٥٩

أولاً- هدف ورشة العمل

ألف- نظرة عامة

١- اشتركت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر) في تنظيم ورشة العمل الإقليمية حول تطوير برامج وطنية للإحصاءات المصنّفة حسب النوع الاجتماعي في البلدان العربية، وذلك في إطار المشروع الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الانمائي ويتعلق بتطوير برامج وطنية للإحصاءات المصنّفة حسب النوع الاجتماعي في البلدان العربية. وقد استضافت حكومة تونس ورشة العمل، وعُقدت هذه الورشة تحت رعاية وزارة شؤون المرأة والأسرة وبالتعاون مع مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف) والمعهد الوطني للإحصاء.

٢- وكان من المساهمين الآخرين في ورشة العمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومركز بحوث التنمية الدولية في كندا، اللذان قدما مساعدة مالية وفنية على السواء. وصيغ برنامج الورشة بالتشاور مع الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، التي قدمت، هي أيضاً، موادَّ تدريبية ودعماً فنياً.

٣- وورشة العمل الإقليمية هي أولى ورشتين يعتزم عقدهما في سياق المشروع، ولها الهدفان الرئيسيان التاليان:

(أ) تأمين التدريب للأعضاء الأساسيين في الأفرقة العاملة الوطنية المعنية بإحصاءات النوع الاجتماعي، وذلك في المجالات التالية:

(١) تحديد قضايا النوع الاجتماعي الحاسمة في بلد كل منهم؛

(٢) تحديد الإحصاءات والمؤشرات اللازمة لتقييم ومراقبة وضع المرأة والرجل فيما يتعلق بهذه القضايا؛

(٣) اختيار الجداول الإحصائية التي ستستخدم لإبراز الفجوات والفوارق بين المرأة والرجل؛

(٤) اختيار أساليب فعالة لعرض ونشر المعلومات عن إحصاءات النوع الاجتماعي على مجموعة كبيرة من المستخدمين.

(ب) إنشاء إطار وصوغ خطط أولية لتطوير برامج وطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي، مع التركيز خصوصاً على إنتاج وتوزيع كتيِّبات عن المرأة والرجل لصالح كل من البلدان المشتركة.

٤- ويُنتظر أن تُعقد ورشة العمل الإقليمية الثانية في عام ١٩٩٨ من أجل متابعة ورشة العمل الأولى، فتستعرض التجارب الوطنية الحاصلة في إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي، وتُصاغ خطة لنشر هذه الإحصاءات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

باء- الحضور

٥- حضر ورشة العمل منتجون ومستخدمون للإحصاءات وفدوا من الأردن وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية وفلسطين ولبنان ومصر واليمن. وكان معظم منتجي الإحصاءات من المشتركين مع مكاتب الإحصاءات الوطنية في المنطقة العربية، بينما كان المستخدمون مرتبطين بمؤسسات حكومية وغير حكومية مختلفة، وكان بينهم مخططون، ومدربون، ومسؤولون في الرابطات النسائية الوطنية، وباحثون، وخبراء في موضوع النوع الاجتماعي وباستثناء الجزائر وفلسطين ولبنان، كان كل بلد/منطقة ممثلاً باثنين من المنتجين وباثنين من المستخدمين. ومثّل الجزائر باحثان من المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، كما مثّل لبنان إحصائي من وزارة الشؤون الاجتماعية وباحثان، ومثّلت فلسطين مديرة دائرة إحصاءات المرأة والرجل في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (يتضمن المرفق الأول قائمة المشاركين في ورشة العمل).

١- خلفية قضايا/إحصاءات النوع الاجتماعي

٦- كان المشاركون يشكلون مجموعة متنوعة تراوح مجال احتكاكها المهني بقضايا النوع الاجتماعي و/أو بإحصاءات النوع الاجتماعي من عدم امتلاك أي خبرة سابقة في هذا الموضوع إلى امتلاك خبرة في تنفيذ مشاريع وطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي (بين المنتجين) وفي العمل على الصعيد الإقليمي في مجال قضايا النوع الاجتماعي (بين المستخدمين). ولم يكن هناك إلا بضعة منتجين للإحصاءات يمتلكون خبرة فنية تتصل، تحديداً، بإحصاءات أو قضايا النوع الاجتماعي، مع أن معظمهم كانوا قد عملوا في مجال الإحصاءات الديمغرافية أو الاجتماعية ذات الصلة بالمرأة والرجل. والذين عملوا في ميدان إحصاءات النوع الاجتماعي لم يلتحقوا بهذا الميدان إلا مؤخراً. وكان لبعض منتجي الإحصاءات خبرة في جمع وتصنيف البيانات. وكان مستخدمو الإحصاءات يعملون في مجموعة واسعة التنوع من الأنشطة تتضمن، فيما تتضمن، البحث، والتخطيط، والتدريب، وإنشاء قواعد البيانات، وقد أفاد كثيرون منهم أنه سبق لهم استخدام إحصاءات النوع الاجتماعي. كما كان بين المستخدمين عدد اشترك أيضاً في العمل على قضايا النوع الاجتماعي. ولكن، بوجه الإجمال، كانت المشاركة محدودة جداً في برامج إحصاءات النوع الاجتماعي التي تشمل جميع المراحل التي يمر بها إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي.

٢- تطلعات ورشة العمل

٧- أيّد معظم المشاركين أهداف ورشة العمل، وأعربوا عن أملهم أن تُتاح لهم فرصة لزيادة إلمامهم بميدان إحصاءات النوع الاجتماعي، وعلمهم بأساليب تحليل هذه الإحصاءات، وقدرتهم على استخدامها بفعالية، ولاستمداد بعض المعارف المتعمقة من خبرات البلدان العربية الأخرى. وأعرب بعض المشاركين عن شعورهم بأن ورشة العمل يمكن أن تزودهم بمعلومات ستتيح لهم تحسين إحصاءات النوع الاجتماعي في بلدانهم وأن تساهم أيضاً في تقييس آليات تحديد قضايا وإحصاءات النوع الاجتماعي في البلدان العربية. وارتقب بعضهم من ورشة العمل أن تركز على ما يلي: تحسين إحصاءات النوع الاجتماعي على الصعيد الوطني؛ تطوير نظام للمعلومات وإجراء تحليل للفوارق بين المرأة والرجل؛ صوغ أهداف وبرامج يمكن أن تحسن وضع المرأة والاستهداء إلى تدابير يمكن أن تضيق الفجوة الفاصلة بين الجنسين؛ الحاجة إلى تنسيق أفضل مع الهيئات الحكومية؛ إدراج مفهوم النوع الاجتماعي ضمن النظام الإحصائي. وأبدي كذلك اهتمام كبير بالمقارنة بين الأوضاع السائدة في مختلف البلدان العربية.

جيم- التنظيم

١- برنامج التدريب

٨- تضمن برنامج التدريب جزءين رئيسيين تمثل أولهما في التكليف بمهمة سابقة لورشة العمل تستهدف مساعدة المشاركين على التحضير للورشة ولمشروع إحصاءات النوع الاجتماعي الذي سينفذ، آخر الأمر، في بلدان المشاركين. وبوجه التحديد، طلب إلى المشاركين القيام بما يلي:

(أ) استعراض الوثائق ذات الصلة بالموضوع وإجراء مقابلات مع رسميي الإدارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية توخيا لتحديد بعض قضايا النوع الاجتماعي التي تتناولها البرامج والسياسات الوطنية؛

(ب) تقييم مدى توفر الإحصاءات والمؤشرات المختارة واستعراض المفاهيم المستخدمة في جمع البيانات؛

(ج) استخراج بعض المعلومات الإحصائية الأساسية من مصادر البيانات الوطنية لاستخدامها في التمارين التجريبية التي ستجرى خلال ورشة العمل.

وشكلت ورشة العمل الجزء الثاني من برنامج التدريب وجمعت بين تقديم العروض في جلسات عامة وعقد المناقشات المصحوبة بتمارين عملية أجريت في جلسات للأفرقة (للاطلاع على تنظيم الأعمال، انظر المرفق الثاني).

٢- جلسات التدريب

٩- عقدت، خلال ورشة العمل، سبع جلسات للتدريب ركزت كل منها على واحد من المواضيع التالية:

(أ) قضايا النوع الاجتماعي والتنمية؛
(ب) إحصاءات ومؤشرات قضايا النوع الاجتماعي؛
(ج) مدى توفر البيانات ونوعيتها؛
(د) تجميع وتحليل إحصاءات النوع الاجتماعي؛
(هـ) عرض إحصاءات النوع الاجتماعي؛
(و) منتجات إحصاءات النوع الاجتماعي؛
(ز) تطوير برامج إحصاءات النوع الاجتماعي.

وفي كل من الجلسات كان أحد الخبراء يقدم عرضا، ثم تجرى مناقشة موجزة يطلب فيها المشاركون إيضاحات أو يقدمون معلومات إضافية عن بلدانهم، وتليها مناقشة أفرقة لتمحيص النقاط المثارة في العرض الذي يقوم خلال الجلسة العامة. وبعد ذلك يجري المشاركون، معا تمارين تتيح لهم فرصة اكتساب خبرة عملية في تحديد قضايا النوع الاجتماعي، وتطوير إحصاءات النوع الاجتماعي على أساس التعاون بين المستخدمين والمنتجين، وتجميع وعرض إحصاءات النوع الاجتماعي المرتبطة بمجموعة معينة من قضايا النوع الاجتماعي.

٣- مواد التدريب والوثائق

١٠- من وثائق التدريب الرئيسية الخاصة بورشة العمل، ما يلي: دليل لإعداد تقارير إحصائية وطنية حول المرأة والرجل، و *Engendering Statistics: A Tool for Change*[(١)]. كما أخذت مواد من تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ ومن *Presenting Data in Reports*[(٢)]، وكذلك من كتب وكتيِّبات وملصقات جدارية، وطنية وإقليمية، عن إحصاءات النوع الاجتماعي. وترد قائمة الوثائق الموزعة على المشاركين في المرفق الثالث لهذا التقرير.

٤- المسؤوليات التنظيمية

١١- اضطلعت الإسكوا بالمسؤولية العامة عن ترتيبات ورشة العمل وأمّنت، في هذا الصدد، الإشراف الإداري والفني على السواء، بينما قدم "كوتر" الدعم الإداري وخدمات السكريتارية. وكان بين الخبراء، الذين عرضوا مواضيع الجلسات وسهّلوا المناقشات في الجلسات العامة وجلسات الأفرقة، موظفون مختارون وفدوا من الإسكوا وكوتر ومركز بحوث التنمية الدولية واليونيسيف والشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة.

٥- اللغة المستخدمة في ورشة العمل

١٢- أديرت ورشة العمل باللغة العربية على نحو رئيسي، وأمّنت الترجمة الشفوية إلى اللغة الإنكليزية للخبراء غير الناطقين بالعربية. وقدمت أيضاً، عند اللزوم، الترجمة الشفوية من الإنكليزية إلى العربية للمشاركين غير الناطقين بالإنكليزية.

دال- النواتج المتوقعة

١٣- أمّنت ورشة العمل للمشاركين تدريباً يكفي لتمكينهم من تحقيق ما يلي: إعداد قوائم أولية بقضايا النوع الاجتماعي تختص ببلدانهم؛ وجمع الإحصاءات وإعداد المؤشرات اللازمة لمراقبة مجموعة مختارة من هذه القضايا تصلح لأن تتخذ أساساً لبدء العمل في كل من البلدان؛ وصوغ خطط وطنية مؤقتة لانتاج ونشر إحصاءات النوع الاجتماعي.

---

(١) Brigitta Hedman, Francesca Perucci and Pehr Sunstrom, *Engendering Statistics: A Tool for Change* (Stockholm, Statistics Sweden, 1996); and United Nations, Department for Economic and Social Information and Policy Analysis, Statistics Division, *A Handbook for Producing National Statistical Reports on Women and Men*, Social Statistics and Indicators, Series K, No. 13, 1996 (United Nations publications, Sales No. E.96.XVII...).

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، نيويورك، أوكسفورد، باء، جامعة أوكسفورد، ١٩٩٥؛ و United Kingdom, National Audit Office, *Presenting Data in Reports* (London, November 1991).

ثانياً- افتتاح الجلسات واختتامها

ألف- الجلسة الافتتاحية

١٤- توجهت مديرة "كوتر" بالشكر إلى الجمهورية التونسية، ولا سيما وزارة شؤون المرأة والأسرة، ومركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة، والمعهد الوطني للاحصاء، لاستضافتها ورشة العمل، وأعربت عن تقديرها للدعم الذي قدمته حكومات البلدان الممثلة في ورشة العمل. وذهبت إلى أن الإحصاءات المتعلقة بالمرأة والرجل ضرورية لفهم العلاقات بين الجنسين داخل المجتمع، وأكدت على الحاجة إلى توحيد نظم الإحصاء الوطنية لتمكينها من الاستجابة بفعالية أكبر للطلب على هذه الإحصاءات. وأضافت أن الإحصاءات المفصلة حسب الجنس تؤمّن أساساً سليماً للبحث والتدريب في مجال قضايا المرأة، ولذلك يتعاون المركز مع الإسكوا، منذ عام ١٩٩٤، على تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي لصالح بلدان المنطقة العربية.

١٥- وأفادت أن المركز يتعاون مع الإسكوا أيضاً في إعداد نواتج إحصاءات النوع الاجتماعي للمنطقة العربية: فقد نُشر كتاب إحصائي ثم وُزّع في بيجين أثناء المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، في عام ١٩٩٥، كما أُعِدَّ، في عام ١٩٩٦، ملصق جداري وُزّع على كل البلدان العربية. وأكدت استعداد "كوتر" للتعاون في مجال العمل هذا مع جميع الوكالات الإقليمية والدولية، الحكومية وغير الحكومية، وشكرت الإسكوا على التعاون الذي تبديه والجهود التي تبذلها لتنفيذ المشروع، وأعربت عن تقديرها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومركز بحوث التنمية الدولية، لدعمها ورشة العمل.

١٦- وأكد مدير شُعبة الإحصاء في الإسكوا استمرار الأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها لتسليط الضوء على دور المرأة بصفتها شريكة للرجل في عملية التنمية المستدامة. فمن خلال اجتماعات ومؤتمرات دولية مثل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عُقد في القاهرة في عام ١٩٩٤، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عُقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عُقد في بيجين في عام ١٩٩٥، تدعو الأمم المتحدة لاستحداث واعتماد أطُر للتشريع الاقتصادي والاجتماعي تضمن تساوي الفرص أمام المرأة والرجل لإزالة الحواجز التي تعترض تقدمها.

١٧- وقد نظمت ورشة العمل، التي جمعت بين ممثلين لثمانية من بلدان المنطقة العربية، استجابة للدعوات التي أُطلقت من أجل اتباع نهج نظامي في تنفيذ التوصيات الدولية. واعتُبر أن أهداف تحسين نوعية الحياة، واستئصال الفقر، وضمان المساواة والعدل بين النساء والرجال العرب، لا يمكن أن تتحقق دون تأمين البيانات والمعلومات اللازمة لصوغ الخطط ورصد التقدم. ولذلك سيكون من الضروري التثبت من مراعاة خصائص المجتمعات العربية في جمع البيانات وإجراء القياسات.

١٨- وأكد رئيس شُعبة الإحصاء في الإسكوا استعداد اللجنة للعمل مع جميع المنظمات العربية والإقليمية والدولية لتنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية. وتوجه بالشكر إلى برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتمويله مشروع إحصاءات النوع الاجتماعي، والى "كوتر" للتعاون الذي أبداه في تنفيذ المشروع، والى مركز بحوث التنمية الدولية واليونيسيف لمساهمتهما في ورشة العمل، والى الشُعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة لتأمينها الدعم الفني. وأعرب، إضافة إلى ذلك، عن امتنانه وتقديره لحكومة الجمهورية التونسية لاستضافتها ورشة العمل، وخصّ بالشكر وزيرة شؤون المرأة والأسرة، ومركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة، والمعهد الوطني للاحصاء، على ما بذله هؤلاء من جهود لضمان نجاح ورشة العمل.

١٩- وأبرز نائب وزير شؤون المرأة والأسرة في الجمهورية التونسية، في بيانه الاستهلالي، أهمية قضايا وإحصاءات النوع الاجتماعي ودورها في المساعدة على تحديد الخيارات والقرارات في صوغ المشاريع والبرامج. ولاحظ أن الأدلة التي جمعت خلال العقود الأخيرة أظهرت أن التغيرات الاقتصادية لم يكن لها التأثير ذاته في الجنسين، وأن هذه الواقعة تجعل من الضروري اعتبار النوع الاجتماعي واحدا من المتغيرات في السياسات الإنمائية. واعتبر أن ايلاء المزيد من الاهتمام لاعتبارات النوع الاجتماعي من شأنه أن يساهم في سد الفجوات بين المرأة والرجل، وقد يفضي أيضا إلى زيادة الفرص أمام المرأة لتعزيز قدراتها وإمكاناتها. وتوخيا لتحقيق هذا الهدف، تنشط الحكومة في صوغ القوانين واستحداث الآليات اللازمة لضمان تساوي المرأة مع الرجل في المجتمع ولحمايتها من كل أشكال التمييز.

٢٠- وأشار إلى أن المخطط الثامن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تونس يبين، مرة أخرى، أن النجاح غير ممكن إذا لم تتوفر، بشأن النساء، معلومات إحصائية كافية تعمل وكالات تونسية كثيرة على إعدادها ويدعمها في ذلك المعهد الوطني للإحصاء ومركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة. واعتبر أنه سيلزم بذل جهود دؤوبة لتحديد دور المرأة المتعدد الأبعاد في المجتمع، بحيث تصاغ منهجيات نظرية وعملية لإدراج النوع الاجتماعي ضمن عملية صياغة السياسة الإنمائية. وارتقب من ورشة العمل، التي تجمع بين فنيين من مختلف بلدان المنطقة، أن تكون إطارا مناسبا لاستحداث نظام رصد يراعي النوع الاجتماعي.

٢١- وأكد، في الختام، دعم وزارته للمشروع، ونوه باهتمام الحكومة بمواصلة العمل لصالح المرأة. وذكر، بالتحديد، رغبة هذه الحكومة في التعاون مع سائر البلدان العربية وفي تشجيع المبادرات الرامية إلى ايجاد تفهم أفضل لأهمية اعتبارات النوع الاجتماعي في عملية التنمية المستدامة.

باء- الجلسة الختامية

٢٢- خلال الاحتفال الختامي، الذي جرى يوم السبت ١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٧، أدلى رئيس شعبة الإحصاء في الإسكوا ورئيسة "كوتر" بملاحظاتهما الختامية، فأشادوا بالمشاركين على الجدية التي تناولوا بها عمل برنامج التدريب، وشجعاهم على تنظيم وإدارة الأنشطة الوطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي في بلدانهم. وإثر اختتام البيانات، منح كل من المشتركين شهادة تثبت متابعته لبرنامج ورشة العمل.

ثالثا- العروض والمناقشات

ألف- جلسة الافتتاح

٢٣- عرف المشاركون والخبراء بأنفسهم، فبينوا بإيجاز المؤسسات التي يعملون فيها، والخبرات التي يملكونها في مجال قضايا و/أو إحصاءات النوع الاجتماعي، وتطلعاتهم فيما يتصل بورشة العمل.

٢٤- وقدم إحصائي أقدم في الإسكوا لمحة عامة عن ورشة العمل، فوصف أهدافها والنواتج المتوقعة منها، وأوضح أنها تعقد من أجل إعداد المشاركين للاضطلاع بالعمل على إحصاءات النوع الاجتماعي في بلدانهم. ثم أوجز المراحل الثلاث الرئيسية للمشروع الإقليمي، وقال أن هذا المشروع سيمد البلدان المشاركة، خلال مراحل مختلفة، بدعم فني يتضمن المساعدة على إدارة ورشات عمل وطنية تجمع بين المنتجين والمستخدمين، واستعراض المنشورات الوطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي؛ وستعقد ورشة عمل إقليمية ثانية للتداول في تجارب مختلف البلدان في إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي، وتحديد الإحصاءات اللازمة والثغرات الموجودة في البيانات، والتوصية بأنشطة متابعة محددة. واستنادا إلى البيانات المجمعة من خلال البرامج الوطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي، ستعد الإسكوا منشورا إقليميا عن المرأة والرجل العربيين ينجز بحلول نهاية عام ١٩٩٩.

باء- قضايا النوع الاجتماعي والتنمية

١- العرض

٢٥- بدأت مديرة وحدة التدريب في "كوتر" عرضها بتعريف موجز للنوع الاجتماعي، ودعت عددا من المشاركين إلى إيضاح ما يعنيه هذا المصطلح لهم. ثم شرحت التمييز بين الجنس والنوع الاجتماعي، فقالت أن الجنس يمثل التفريق الإحيائي بين الأنثى والذكر، بينما يشير النوع الاجتماعي إلى العلاقة الاجتماعية بين المرأة والرجل. وأضافت أن الفوارق بين الجنسين ثابتة لا تتغير مع الزمن وبين ثقافة وأخرى، بينما فروق النوع الاجتماعي تتشكل من خلال العلاقات الاجتماعية وهي، بالتالي، أكثر تغيرا مع الزمن وبين الثقافات.

٢٦- وربطت بين قضايا النوع الاجتماعي والتنمية، فقالت أن مفهوم التنمية لا يستند إلى الاعتبارات الاقتصادية وحدها، بل يتضمن أيضا الجوانب البشرية وجوانب النوع الاجتماعي. وأوضحت أنه لا يمكن أن يكون هناك تنمية إذا لم يكن هناك مشاركة نشطة من جميع السكان. ووصفت، بعد ذلك، الطريقة التي تطور بها مفهوم "المرأة في التنمية" إلى مفهوم "النوع الاجتماعي والتنمية/النوع الاجتماعي في التنمية". فالنهج الأصلي لـ "المرأة في التنمية" ركز على المرأة حصرا، وتركت قضايا المرأة لكي تعالجها المكاتب والمشاريع المعنية بالمرأة والمنشأة حديثا، فجنح ذلك إلى عزل مشاغل المرأة. وعلى نقيض ذلك، يعنى مفهوم "النوع الاجتماعي والتنمية" بإجراء التغييرات في مجمل النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكذلك في الهياكل الموجودة، توخيا لإيجاد إطار إنمائي أكثر انصافا للمرأة والرجل على السواء. وكما تطورت المفاهيم، كذلك تطورت النهوج المتبعة لتحسين وضع المرأة في المجتمع. وقد شملت النهوج الأربعة الرئيسية ما يلي: نهج الانصاف، وقد ركز على جهود تحقيق الانصاف للمرأة في التنمية؛ ونهج مكافحة الفقر، وقد ركز على زيادة الانتاجية وقدرة كسب المداخيل لدى النساء الفقيرات؛ ونهج الفعالية، وقد شمل السعي إلى إشراك المرأة في التنمية؛ والنهج الحالي، الذي يسعى إلى تمكين المرأة بتحديد الثغرات والتحيزات الموجودة في النظم الاقتصادية والسياسية وبتلبية الاحتياجات الاستراتيجية المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

٢٧- وقد حددت عدة قضايا ومواضيع اهتمام ترتبط بالنوع الاجتماعي وتتجاوز في أهميتها الحدود والثقافات الوطنية، ومنها: عدم المساواة في مساهمة المرأة والرجل في صنع القرار؛ والاختلال في توزيع العمل، إذ تقوم المرأة بمعظم العمل غير المأجور ويقوم الرجل بمعظم العمل المأجور؛ والتمييز المهني وتجزئة سوق العمل، إذ أن فرص دخول الحياة الوظيفية ليست هي نفسها بالنسبة للرجل وللمرأة. وأشير إلى أن الدور الانجابي للمرأة ومسؤولياتها غير السوقية، إلى جانب كون الرجل لا يقدم إلا مساهمة هامشية في العمل المنزلي ورعاية الأطفال، تجنح إلى وضع حدود للفرص التي تتاح للمرأة خلال دورة حياتها. وذكر أيضا عدد من الاهتمامات الملحة الموجزة في منهاج العمل الذي اعتمد في بيجين في عام ١٩٩٥.

٢- قضايا النوع الاجتماعي على الصعيد الوطني

٢٨- تداول المشاركون في بعض قضايا النوع الاجتماعي التي ينصب عليها الاهتمام في بلدانهم (وقد حددت هذه القضايا في المهام التي جرى التكليف بها قبل ورشة العمل). وفيما يلي تلخيص الاهتمامات الرئيسية المرتبطة بالنوع الاجتماعي والمستمدة من التقارير الوطنية التي قدمت إلى ورشة العمل:

(أ) مصر

٢٩- ليس هناك، في ظاهر الأمر، أي تمييز ضد المرأة فيما يتعلق بفرص التعلم أو الالتحاق بالمدارس أو اتباع المناهج المدرسية؛ ولكن رغم ذلك، تعاني المرأة من وضع غير مؤات على الاطلاق فيما يتعلق بسوق العمل؛ ويفاد بأن معدلات البطالة بين النساء تبلغ ثلاثة أضعافها بين الرجال. ثم أن التدريب الذي يؤمن لهن لا يزال مركزا في الميادين التقليدية وفي عدد محدود من المجالات الأخرى، بحيث أن الامكانات المتاحة لهن لكسب المداخيل، وكذلك حالتهن المهنية، لا تزال متدنية.

(ب) الأردن

٣٠- لا تجري قوانين التعليم أي تمييز بين حقوق الفتيات وحقوق الفتيان. وفي السنوات الأخيرة سدت الفجوات بين الفريقين، وتثبت ذلك إحصاءات بشأن التعليم تظهر عدم وجود فوارق تذكر بينهما في التسجيل في المدارس، على كل المستويات، وتظهر أيضا أن معدلات تسرب الفتيان كانت أكبر من معدلات تسرب الفتيات خلال السنة الدراسية ١٩٩٣/١٩٩٤. لكن معدل الأمية لا يزال أعلى بين النساء منه بين الرجال، وفرص العمل المتاحة للأردنيات لا تزال محصورة، إلى حد بعيد، بمهن التعليم وقطاعي الخدمات الطبية والإدارة العامة. وفي القطاع الصناعي، ينحصر عمل النساء في الصناعات الخفيفة التي منها، مثلا، صناعات المنسوجات والإلكترونيات والصناعات الطبية والغذائية. وقد صدرت، لصالح النساء، نصوص قانونية منها قانون يلزم أصحاب الأعمال الذين لديهم ٢٠ عاملة أو أكثر بتأمين حضانة أطفالهن البالغين أربعة أعوام أو أكثر، إذا كان العدد الإجمالي للأطفال لا يقل عن عشرة. وفي السنوات الأخيرة، جرى، لدعم المرأة، تعديل عدد من القوانين شمل القوى العاملة، والتأمين الصحي، وقوانين ملكية الأراضي والايجارات، وكذلك نظم الخدمة المدنية والحالة المدنية وجوازات السفر.

(ج) الجمهورية العربية السورية

٣١- يضمن الدستور تساوي الفرص بين النساء والرجال، والمادة ٤٥ منه تدعم، صراحة، حق المرأة في المشاركة التامة في حياة البلد السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ولكن، رغم ذلك، تظهر الدراسات أن مرتبة المرأة تتدنى عن مرتبة الرجل في الميادين الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، تبلغ نسبة النساء بين القوى العاملة ١٧ في المائة، ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بينهن ٣٠ في المائة،

وهو ثلث معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الرجال. وعلاوة على ذلك، انخفضت نسبة النساء المعينات للمناصب العليا في قطاعي الخدمة السياسية والخدمة المدنية. لكن هناك قوانين تحمي حقوق المرأة؛ ومن الأمثلة على ذلك أن المرأة لا يسمح لها بالعمل في النوبات الليلية ولا في أشغال تعرضها لأخطار جسدية.

(د) تونس

٣٢- بين الرجال والنساء هوة واسعة فيما يتعلق بالمؤشرات الرئيسية التي منها، مثلا، الأمية، والالتحاق بالمدارس، والعمر عند الزواج، والنشاط الاقتصادي. فمعدل الأمية بين النساء يبلغ ضعفه بين الرجال؛ ومع أن الأرقام الخاصة بتعليم الفتيات ازدادت كثيرا خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة، لا تزال معدلات الالتحاق بالمدارس أدنى بين الفتيات منها بين الفتيان. ويضاف إلى ذلك أنه، رغم ازدياد الفتيات اللواتي يحصلن التعليم العالي، تقل، بين هؤلاء الفتيات، نسبة المسجلات في الدورات الدراسية الفنية، وهذا يقلص كثيرا فرص حصولهن على الوظائف. وتستمر النساء في مواجهة صعوبات في الوصول إلى مناصب اتخاذ القرارات ضمن الادارة، ولا يزال عددهن في مجلس الأمة أقل بكثير من عدد الرجال. إلا أن هناك ما يبعث على الأمل في حصول بعض التحسن، لأن الحكومة اتخذت، في السنوات الأخيرة، تدابير تستهدف سن المزيد من القوانين لصالح النساء وإنشاء آليات مؤسسية تدعمهن. مثلا: بينما كانت القوانين، في الماضي، تلزم الزوجة بالخضوع لسلطة زوجها وبإطاعة أوامره، صدر في عام ١٩٩٢ تعديل يدعو الطرفين إلى تبادل المودة والرفق، والامتناع عن التسبب بالأذى، فيما بينهما. كما أجريت في قوانين الجزاء والعمل والجنسية تغييرات رمت إلى حماية المرأة من العنف، وإرساء مبدأ عدم التمييز والمساواة في الأجور، وضمان حقوق المرأة المتزوجة بأجنبي.

(هـ) اليمن

٣٣- يعترف الدستور اليمني بالمساواة بين جميع المواطنين؛ ولكن هذا المبدأ لا يتجلى في كل الصكوك القانونية. فعلى سبيل المثال، يعطي قانون الجنسية الرجل الأجنبي المتزوج بيمنية الحق في اجازة إقامة لمدة أقصاها سنتان، وقابلة للتمديد وفق شروط محددة؛ ولا تفرض الشروط نفسها على المرأة الأجنبية المتزوجة بيمني. ويضمن قانون التعليم للفتيات والفتيان حقوقا متساوية في التعليم، لكن من المفهوم إجمالا، على الصعيد الثقافي، أن التعليم الذي تتلقاه الفتيات هو تعليم يعدهن، أكثر ما يعدهن، لأن يصبحن زوجات وأمهات صالحات يستطعن تعليم الأجيال القادمة. ويدعم قانون الخدمة المدنية مبدأ تساوي الفرص في مجال التوظيف في القطاع العام، لكن في هذا القانون مادة تلزم المرأة بالحصول على موافقة زوجها لكي يسمح لها بالعمل. وربما أمكن، على الأقل جزئيا، رد الفجوات الموجودة في هذه الأحكام القانونية إلى كون المرأة لا تشارك في صوغ القوانين والتصويت عليها.

٣- مناقشات الأفرقة

٣٤- ركزت مناقشات الأفرقة على عملية تحديد قضايا النوع الاجتماعي، وشملت الخطوة الأولى تحديد المشاكل ومواضيع الاهتمام الرئيسية في مجال النوع الاجتماعي والتنمية بالنسبة لمجال معين من مجالات السياسات في البلدان الممثلة ضمن الفريق؛ وشملت الخطوة التالية اختيار واحد من المشاكل المرتبطة بالنوع الاجتماعي ومناقشة الأسباب أو العلل الرئيسية الكامنة وراء هذه المشاكل، ثم نتائجها/آثارها المحتملة.

٣٥- وفيما يلي مجالات السياسات التي شملت بالبحث خلال جلستي مناقشات الأفرقة:

الحياة العائلية
الحياة الاقتصادية
التعليم
الصحة
اتخاذ القرارات
تخصيص الموارد

٤- المناقشة العامة

٣٦- لوحظ أنه، رغم تحول الاتجاه من المرأة إلى النوع الاجتماعي، لا تزال المناقشات تميل إلى التركيز على مشاكل المرأة. وقيل أن الحاجة تدعو إلى التوازن عند المقارنة بين وضعي المرأة والرجل في المجتمع. وطلب إلى المشاركين أن يفكروا في حالات وضع فيها الرجال أو الفتيان في وضع غير مؤات بالنسبة إلى وضع النساء أو الفتيات، وتضمين تقاريرهم أوصافا لهذه الحالات. وأفيد أن الرجال في مصر، مثلا، يتلقون معاشات عند وفاة زوجاتهم، وأن التعليم في مستوى الحضانة محصور، إلى حد ما، بالنساء.

٣٧- وأثيرت مسألة أخرى مفادها أنه، رغم كون الصكوك التشريعية الوطنية تؤيد، في أحيان كثيرة، مبدأ عدم التمييز بين المرأة والرجل، لا يزال التباين واضحا بين الاثنين في كل مجالات الحياة. وتكمن وراء هذه التناقضات تشكيلة من العوامل تضم ما يلي:

(أ) عدم التنبه إلى وجود الفوارق بين الأنثى والذكر؛

(ب) عدم وجود استراتيجيات واضحة لإجراء التغيير؛

(ج) تقصير صانعي القرار والمخططين في الاعتراف، أو عدم اعترافهم، بالدور الذي تؤديه المرأة في مختلف القطاعات.

جيم- الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي

١- العرض

٣٨- قدم موضوع هذه الجلسة إحصائي أقدم في الإسكوا وممثل عن الشعبة الإحصائية في مقر الأمم المتحدة.

٣٩- وفي الجزء الأول من العرض، استعرض الإحصائي الأقدم رسما بيانيا تسلسليا لإحصاءات النوع الاجتماعي، يوجز عملية إنتاج هذه الإحصاءات. وأكد على الحاجة إلى العمل من أجل تحقيق ناتج يكون في متناول مجموعة واسعة من المستخدمين، وأوضح التطابق بين برنامج ورشة العمل ومراحل عملية الإنتاج. ولاحظ أن هناك حاجة إلى إحصائيات عن المرأة والرجل لتشجيع التغيير، وإنشاء قاعدة سياسات لا تحيز فيها، ورصد مدى نجاح التدخلات. وكما يظهره بوضوح الرسم البياني التسلسلي لعملية الإنتاج، يشكل التعاون بين منتجي ومستخدمي الإحصاءات عنصرا أساسيا في هذه العملية. وأضاف أن ورشة العمل جمعت بين الفريقين الآتيين من كل بلد لتسهيل وبدء حوار يمكن بعد ذلك أن يوسع حتى يشمل منتجي ومستخدمي الإحصاءات العاملين في تنفيذ البرامج الوطنية.

٤٠- وكخطوة أولى في العملية، يحتاج المستخدمون والمنتجون إلى العمل معا من أجل تحديد القضايا الحاسمة التي تتصل بالنوع الاجتماعي والتي تعالج، أو تحتاج إلى أن تعالج، في خطط أو سياسات وطنية. واستنادا إلى هذه القضايا، التي ينبغي تعريفها من حيث المشاكل والمسائل ومن حيث متطلبات تحسين وضعي المرأة والرجل وأهداف تساوي الفرص، تحدد الإحصاءات والمؤشرات اللازمة لتقييم ورصد التقدم المحرز في المجتمع. وتشمل المرحلة الثالثة من العملية تحديد مدى توفر الإحصاءات اللازمة ومصادرها، والثغرات الموجودة فيما يتعلق بالمحتوى والمقاييس والمفاهيم والتصنيفات. ومن شأن التشاور بين المنتجين والمستخدمين أن يفضي إلى ازدياد تفهم وتقدير حاجات المستخدمين. أما المرحلة الرابعة فستتكون من تجميع وتحليل وعرض الإحصاءات المتوفرة؛ وستلزم أيضا مساهمة من المستخدمين لتوضيح النتائج وتقييم فعالية العرض في توصيل التبليغات المقصودة. ويشكل توزيع النواتج وتلقي الردود بشأن مدى نفعها مرحلة هامة أخرى كثيرا ما تقابل بالإهمال.

٤١- وميز الإحصائي الأقدم بين مختلف أنواع منتجي الإحصاءات ومستخدميها، ملاحظا أنهم لا يعون، جميعا، قضايا النوع الاجتماعي أو الحاجة إلى إحصاءات النوع الاجتماعي، وأن هناك مستخدمين غير مدربين في مجال الإحصاءات؛ فهناك، إذن، دور تكميلي ينبغي أن يؤديه كل فريق في انتاج ونشر إحصاءات النوع الاجتماعي.

٤٢- واستعرضت ممثلة الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة التغييرات التي أجريت في الإطار المفاهيمي والنهج المستخدمين لتقييم وضع المرأة بالنسبة إلى وضع الرجل، فقالت أنه، في البدء، عندما كان التركيز ينصب على "المرأة في التنمية"، كانت الرابطات النسائية الوطنية وغيرها من الفئات الناشطة في أعمال الدعوة لا تجمع إلا الإحصاءات المتعلقة بالنساء. أما ضمن سياق النهج الحالي، الذي يركز على النوع الاجتماعي، فالإحصاءات تصنف حسب الجنس، وربما جمعتها المكاتب الإحصائية الوطنية لكي يستخدمها صانعو السياسات والمخططون والجمهور. وعندما كان التركيز ينصب على المرأة، كان يبدو أن الإحصاءات معدومة. ولكن تبين فيما بعد أنه، رغم عدم توفر جميع الإحصاءات ذات الصلة، أو عدم كون هذه الإحصاءات ذات أهمية حاسمة، أو عدم تمثيلها قضايا ناشئة في مجال النوع الاجتماعي، يظل هناك فعلا بيانات كثيرة. وهذه البيانات يلزمها مزيد من المعالجة والتبويب حتى يمكن أن يستخدمها من يحتاج اليها. وعلى نحو إجمالي، كانت المتطلبات الأساسية المتعلقة بإحصاءات النوع الاجتماعي والموجزة في الأهداف الاستراتيجية لمنهاج العمل المعتمد خلال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عقد في بيجين في عام ١٩٩٥، تتمثل في أن جميع الإحصاءات المتعلقة بالأفراد ينبغي أن تجمع وتصنف وتحلل وتعرض مصنفة حسب الجنس والعمر، وأن تبرز المشاكل والقضايا والمسائل المتصلة بالمرأة والرجل في المجتمع.

٤٣- ولدى مناقشة الخطوات التي تتبع في عملية الإنتاج، أوضحت الممثلة أنه يجب، بعد تحديد القضايا، وضع قائمة بالإحصاءات والمؤشرات اللازمة تضم جميع الإحصاءات التي تدعو الحاجة إليها، سواء أكان يعتقد أنها متاحة أم غير متاحة. وأحاطت المشاركين علما بأنه جرى، تبعا لهذه العملية واستنادا إلى طريقة التحليل المستخدمة في منشور المرأة في العالم ١٩٩٥: اتجاهات وإحصاءات[٣]، تجميع قائمة بالإحصائيات أدرجت في الدليل على شكل جداول مرجعية. وذكرت أن البلدان قد تحتاج، رهنا بالقضايا المحددة، إلى توسيع القائمة أو إلى شطب بعض بنودها. وأفادت، في ختام كلامها، ان المنشورات الوطنية المتعلقة بإحصاءات النوع الاجتماعي تتضمن أيضا أمثلة مفيدة عن المؤشرات التي يمكن النظر فيها.

---

(٣) الأمم المتحدة، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، الشعبة الإحصائية، المرأة في العالم ١٩٩٥: اتجاهات وإحصاءات، إحصاءات ومؤشرات اجتماعية، السلسلة كاف، الرقم ١٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XVII.2).

٢- مناقشات الأفرقة

٤٤- وفي إطار التمرين الذي أجراه الفريق الثاني، والذي أدير، هو أيضا، في جزءين، عمل المشاركون معا بصفة منتجين ومستخدمين للإحصاءات لاستبانة الإحصاءات والمؤشرات اللازمة لمعالجة مشاكل مواضيع اهتمام محددة. واعتبرت نتائج مناقشات الفريق في التمرين الأول مساهمات في هذه العملية.

٤٥- وكان على الفريقين أن يعددا الإحصاءات والمؤشرات اللازمة (المحددة بقدر الإمكان) فيما يتصل بكل مشكلة أو موضوع اهتمام، وكل سبب كامن وراء ذلك، وكل نتيجة/أثر. وطلب تجميع القائمة دون ايلاء الاعتبار لما إذا كان يعتقد، أو لا يعتقد، أن البيانات متاحة، لأن هناك حالات يتعذر فيها اثبات توفرها فعلا إلا بعد إجراء تفتيش شامل، فضلا عن أنه ليس بالإمكان القول بكفاية البيانات أو بوجود ثغرة فيها إلا عند تقييم ما هو متوفر بالنسبة لما هو لازم.

٤٦- وفي وقت لاحق، صنفت الإحصاءات التي حددها الفريقان في ميادين السكان، والعائلات والأسر المعيشية، والعمل، والاقتصاد، والتعليم، والصحة، والجريمة، وصنع القرار؛ وقد كانت هذه الخطوة لازمة، ليس فقط لتبسيط تجميع الإحصاءات بل أيضا لتجنب الازدواجية.

٣- المناقشة العامة

٤٧- حذر ممثل مركز بحوث التنمية الدولية (كندا) من الخلط بين البيانات والمعلومات. فالبيانات لا يمكن اعتبارها معلومات إلا إذا كانت مهيأة في مجموعة وفي شكل يمكن أن يستخدمه صانعو القرار وغيرهم.

٤٨- وأفاد ممثل عن اليونيسيف أنه يجري، في الوقت الراهن، تعريف المؤشرات المتعلقة بحقوق الطفل والنوع الاجتماعي والتنمية؛ وبالرغم من إحراز تقدم كبير في هذا المجال، لا يزال يلزم تكثيف الجهود لضمان التنسيق الكافي بين الوكالات؛ وقد أتيحت للإسكوا قائمة أولية بالإحصاءات والمؤشرات.

٤٩- وشدد ممثل اليونيسيف على الحاجة إلى الجمع بين المؤشرات النوعية والمؤشرات الكمية. فكثيرا ما تستبعد المؤشرات النوعية من الإحصاءات الرسمية، مع أنها يمكن أن تقدم في أحيان عديدة معلومات، وفي أحيان أخرى ايضاحات، قيمة وذات صلة بسياق المواضيع المعالجة، حول المؤشرات الكمية التي تجمعها مكاتب الإحصاءات الوطنية. وجرى التشديد أيضا على الحاجة إلى التعاون مع المنظمات غير الحكومية.

دال- مدى توفر البيانات ونوعيتها

١- العرض

٥٠- قدم الإحصائي الأقدم الموظف في الإسكوا عرضا عن مدى توفر البيانات ونوعيتها؛ وشملت المواضيع المناقشة مصادر البيانات، ونوعية البيانات، ومصادر الأخطاء، ومشاكل القياس.

٥١- وكانت أهم ثلاثة مصادر للبيانات نوقشت أثناء العرض هي تعدادات السكان والمساكن، والمسوح الوطنية للأسر المعيشية، والسجلات/الملفات الإدارية. وأشير إلى أن البيانات متاحة بأشكال عديدة. فبالإمكان جمعها وتبويبها ونشرها؛ أو جمعها وتبويبها إنما دون نشرها؛ أو جمعها إنما دون تبويبها؛ أو جمعها إنما دون معالجتها؛ أو عدم جمعها إطلاقا أو عدم جمعها مصنفة حسب الجنس.

٥٢- وفيما يتصل بنوعية البيانات، لاحظ الإحصائي الأقدم أن القوالب الفكرية الجامدة والتحيزات القائمة على النوع الاجتماعي والحاصلة على صعيد الواقع كثيرا ما تتجلى في انتاج الإحصاءات. وربما وقعت أخطاء في البيانات خلال أي من المراحل التالية من عملية جمع البيانات: تخطيط وتصميم المسح؛ والدعاية للمسح؛ وتحديد مدى التغطية؛ وتحديد إطار التعداد وتصميم العينات؛ وصوغ المفاهيم والتعاريف؛ وتصميم الاستبيان؛ وتعريف الفترة المرجعية؛ واختيار وتدريب المعددين؛ واختيار المجيبين وإجراء المقابلات معهم؛ وفحص وترميز النتائج.

٥٣- وأبرز الجزء الثاني من العرض مختلف المفاهيم والتعاريف والتصنيفات ومشاكل القياس المرتبطة بإنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي. وأشار الإحصائي الأقدم إلى أن العديد من المفاهيم والتعاريف التي درجت العادة على استخدامها لا يبرز على نحو كاف وضع المرأة والرجل في المجتمع. وثمة حاجة ماسة إلى النظر في المفاهيم المتصلة بالأسرة المعيشية، ورئاسة الأسرة المعيشية، والحالة الزوجية، والنشاط الاقتصادي، والسكان الناشطين اقتصاديا، والسكان غير الناشطين اقتصاديا، وحالة العمالة، والبطالة، والقطاع غير الرسمي، والسكان المستخدمين في القطاع غير الرسمي، والدخل.

٥٤- وكثيرا ما تواجه مشاكل القياس، بسبب عدم وجود أساليب وافية بالغرض أو بسبب تعقد بعض المواضيع، في مجالات مثل تكون الأسر المعيشية، ووفيات الرضع، ووفيات الأمومة، والحصول على الميله المأمونة، والهجرة الداخلية والدولية، والالتحاق بالمدارس، والعمل المأجور وغير المأجور، واستخدام الوقت، والعمل الزراعي، والحصول على الموارد، والحصول على الائتمانات، والعنف. وأشير أيضا إلى أن بعض المواضيع غير مشمولة بالبرامج العادية لجمع البيانات بسبب نقص الاتصال بين مستخدمي البيانات ومنتجيها، والفهم الضعيف لبعض مجالات الاهتمام، أو، في بعض الحالات، نقص الموارد.

٢- المناقشة العامة

٥٥- أجري التمرين الثالث المخصص لمناقشات الأفرقة في جلسة عامة. وطلب إلى المشاركين تقييم توفر ونوعية الإحصاءات اللازمة فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي التي حددت في التمرين ٢. وكان عليهم أن يقرروا، بالنسبة إلى كل مجموعة إحصائيات واستنادا إلى الملاحظات التي أعدت من أجل المهمة السابقة لورشة العمل، مصادر البيانات المحتملة والأشكال التي يعتقد أن هذه البيانات متوفرة بها. ونوقشت أيضا القضايا المتصلة بنوعية البيانات في تعلقها بالنوع الاجتماعي، وضمن ذلك تماسك المفهوم/التعريف المستخدم في جمع البيانات، وتقلبات التعريف أو تغيراته بين مصدر وآخر أو فترة وأخرى، ومدى ملاءمة التصنيف.

٥٦- وأشير إلى أن معدلات وفيات الأمومة تتأثر، في جميع البلدان، بانقاص أعدادهن عند احتسابها وتسجيلها، و/أو بالتصنيف الخاطئ للوفيات.

٥٧- ولوحظ أن المفاهيم والتعاريف المرتبطة بالبيانات، وكذلك الأساليب المستخدمة في جمع البيانات، تبرز، في بعض الحالات، تحيزات قائمة على النوع الاجتماعي يمكن أن تؤدي إلى تفسيرات أو استنتاجات خاطئة. ومن الأمثلة على ذلك أن استخدامات عبارة ربة البيت بدلا من عاملة البيت في اليمن، باعتبارها من فئة غير الناشطين اقتصاديا، تفيد أن هذا التصنيف هو للنساء فقط. وفي مصر، يقتضي تعريف البطالة أن يكون العاطل عن العمل قادرا على العمل، مريدا له، وباحثا عنه. وضمن هذا السياق، يمكن احتساب عدد العاطلات عن العمل منقوصا، لأنهن قد يمتنعن عن تسجيل بطالتهن لدى مكاتب العمل أو عن التماس عمل في القطاع الرسمي.

٥٨- ومن المشاكل الأخرى التي ذكرت: تغيرات التعاريف بين تعداد سكاني وآخر أو مسح وآخر. ومن الأمثلة على ذلك أن تعريف "الحضري" تغير في الأردن بين تعدادي العامين ١٩٦١ و١٩٩٤؛ فتعداد عام ١٩٦١ حدد ١١ مدينة بصفتها حضرية؛ وتعداد ١٩٧٩ عرف جميع مراكز المحافظات والأقضية والفروع الإدارية الأخرى (ومجموعها ٢٨ مستوطنا) باعتبارها حضرية؛ وصنف تعداد عام ١٩٩٤ المستوطنات التي يسكنها ٥٠٠٠ نسمة أو أكثر، في نهاية عام ١٩٩٢، بأنها حضرية.

هاء- تجميع وتحليل إحصاءات النوع الاجتماعي

١- العرض

٥٩- عرضت الموضوع ممثلة الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، فعرفت المؤشرات واستخداماتها، وعددت مختلف أنماطها، وقدمت أمثلة عليها. وكان فحوى كلامها ان المؤشر هو "معلم" قد يكون عددا أو واقعة أو ملحوظة تستخدم لتقييم وضع ما أو لقياس التغيرات التي تحصل مع الوقت في ظرف ما. وأكدت أن المؤشرات يجب أن تكون بسيطة، وسهلة الاستخدام، وسهلة الفهم على المستخدمين، ومفصلة حسب الجنس، ويجب أن يكون بالإمكان تجميعها مع مرور الوقت.

٦٠- واستطردت تقول ان المؤشرات قد تكون كمية أو نوعية، وتعتبر مراعية للنوع الاجتماعي عندما تلحظ التغيرات التي تطرأ على حالة و/أو دور المرأة و/أو الرجل مع مرور الزمن. ولأنماط المؤشرات مصادر مختلفة: فالمؤشرات الكمية تنشأ من التعدادات السكانية ومن المسوح الرسمية، التي تنظمها، عادة، مكاتب الإحصاء الوطنية؛ والمؤشرات النوعية تأتي من المسوح غير الرسمية التي تنبثق من الدراسات السلوكية والعمل الميداني الانتروبولوجي والمناقشات الجماعية المركزة، التي تجرى، عموما، على يد المنظمات غير الحكومية والباحثين.

٦١- ويمكن تعريف المؤشرات الكمية باستخدام (أ) الأعداد المطلقة، أو (ب) الترددات النسبية المعبر عنها كأجزاء من المجموع أو كنسب أو معدلات. ويمكن أيضا التعبير عن القيم باعتبارها أدلة تربط العدد بسنة أو بقيمة أساس فيما يتعلق بمجموعة محددة مختارة كنقطة مرجعية للمقارنة. ويشكل الدليل المركب المستمد من قيمتين أو أكثر، مدمجتين من خلال استخدام صيغة رياضية، وسيلة أخرى لتعريف المؤشرات؛ ومن الأمثلة على هذه العلامات: دليل التنمية البشرية، ودليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي المقترح في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥.

٦٢- وقدم، لإيضاح أنماط المؤشرات الرئيسية التي ستستخدم في عرض إحصاءات النوع الاجتماعي، جدول ثلاثي الاتجاهات عن سكان اليمن البالغين ١٠ سنوات أو أكثر، مصنفين حسب حالة النشاط والحالة الزوجية والجنس (١٩٩٤). وقد عبر عن الأنماط الرئيسية الثلاثة التالية من النسب:

(أ) النسب المئوية البالغ مجموعها ١٠٠ أفقيا، للمرأة والرجل، في مجمل فئات الحالة الزوجية؛

(ب) النسب المئوية البالغ مجموعها ١٠٠ عموديا، للمرأة والرجل، في مجمل فئات حالة النشاط؛

(ج) النسب المئوية البالغ مجموعها ١٠٠، للمرأة والرجل ولكل مركب يجمع بين الحالة الزوجية وحالة النشاط.

وبينما يمكن استخدام واحد أو أكثر من هذه الحسابات لتحليل معظم المتغيرات، كان هناك صيغ معيارية متاحة لتقييم سائر المتغيرات الهامة التي ينبغي النظر فيها، ومنها: معدل نشاط القوى العاملة (أو معدل النشاط الاقتصادي)، والعمر المتوسطي للعزاب عند الزواج، ومعدل الخصوبة الخاص بعمر معين، ومعدل الخصوبة الكلية، والعمر المتوقع، ومعدلا وفيات الرضع والأطفال.

٦٣- وأكدت ممثلة الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة ان اختيار الصيغة ينبغي ان يسترشد بالقضية التي يجري تقييمها وبالتبليغ الرئيسي اللازم إيصاله. ومن الضروري، في العادة، تقييم مختلف أشكال الاحتساب قبل تحديد أنسبها لإيصال التبليغ. وقد تضمن الدليل أمثلة محددة عن أساليب تجميع الإحصاءات الخاصة بمواضيع وقضايا مختارة؛ وأشير إلى الجداول المرجعية وجداول العمل الواردة في هذا المنشور.

٢- مناقشات الأفرقة

٦٤- ذكر، بين الأسباب التي تجعل من الصعب العثور على الإحصاءات المتعلقة بالمرأة والرجل، ان هذه الإحصاءات كثيرا ما تنتشر على مواضيع مختلفة عديدة وتقدم في جداول معقدة ليس فيها إلا فائدة محدودة لمعظم المستخدمين المحتملين. وأوضح ان الغرض من التمرين الحالي هو تعريف المشاركين على عملية استخراج البيانات من جداول معقدة وترتيبها في جداول ورسوم بيانية بسيطة بوسائل تجتذب المستخدمين غير الفنيين وسهلة الفهم عليهم.

٦٥- وأعطيت الأفرقة جداول عن الأردن تختص بتعدادي السكان اللذين أجريا في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٤، وقد صنفت حسب السن والحالة الزوجية والجنس، وتناولت السكان الريفيين والحضريين ومجموع السكان. وطلب إلى أعضاء الأفرقة أن يستخدموا بيانات إما عن السكان الريفيين أو عن السكان الحضريين فيما خص واحدا من العامين، وذلك لإنجاز المهمة الموكلة إليهم، التي اشتملت على ما يلي:

(أ) تحديد موضوع الاهتمام المتعلق بالنوع الاجتماعي والممكن التطرق إليه بواسطة هذه الإحصاءات؛

(ب) تحليل الجداول وعرض الإحصاءات بطريقة بسيطة وسهلة الفهم على كل أنواع المستخدمين، واستكشاف ما أمكن من أساليب عرض البيانات؛

(ج) إيراد جملة واحدة تتضمن تبليغا هاما واحدا مستخرجا من هذه الإحصاءات؛

(د) إعداد الجداول والرسوم البيانية.

واو- عرض إحصاءات النوع الاجتماعي

١- العرض

٦٦- استعرضت إحصائية من الإسكوا مبادئ نشر الإحصاءات والمؤشرات في أشكال يسهل فهمها على المستخدمين. وقد لخصت أهم النقاط التي عولجت في الجلسات الماضية، ونظرت في الطريقة التي تطور بها طلب وعرض إحصاءات النوع الاجتماعي، وكررت القول بأهمية التعاون بين المستخدمين والمنتجين في عملية إيجاد تصاميم لنواتج إحصاءات النوع الاجتماعي. ثم قارنت بين النهجين الماضي والحاضر في عرض البيانات، فشددت على الحاجة إلى إنتاج وعرض بيانات تتجسد فيها الظروف الخاصة بالمرأة

والرجل، والمساهمات التي يقدمانها إلى المجتمع، فضلا عن احتياجاتهما وما يواجهانه من مشاكل محددة، وأكدت على أهمية إدراج إحصاءات النوع الاجتماعي ضمن النظم الإحصائية الوطنية. وسلمت بوجود فوارق بين خصائص مستخدمي هذه الإحصاءات، قياسا بالمستخدمين العاديين لتقارير التعدادات السكانية والمسوح، الذين تميل المكاتب الإحصائية إلى توجيه منتجاتها إليهم، ودعت إلى سلوك اتجاه جديد في صياغة النواتج. وقد قامت باستعمال الشفافات لإعطاء أمثلة عن الأساليب التي تعرض بها البيانات المستمدة من التعدادات والمسوح في المنشورات الإحصائية الوطنية الواردة من الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية واليمن، بحيث يبرز الطابع المركب للجداول.

٦٧- وقدمت إحصائية الإسكوا بعض التبرير للتغييرات اللازم إجراؤها والتي دعا اليها منهاج عمل بيجين. وتوسعت، عند مناقشة الأساليب المختلفة لعرض البيانات، في الكلام عن عناصر العرض الرئيسية الأربعة (النص، الجداول، الرسوم البيانية، الرسوم التخطيطية) والمتطلبات الأساسية لكل عنصر. وقدمت توصيات موجزة تتصل ببناء الجداول، وشددت على ان الجداول الموجودة مع النص ينبغي ان تظل بسيطة ومركزة على رسالة وحيدة، بينما يمكن أن تتضمن الجداول المرفقة عدة مؤشرات.

٦٨- وشرحت المبادئ والأساليب الأساسية المرتبطة بتخطيط إحصاءات ومؤشرات النوع الاجتماعي، وضمنها الطرق التي تستخدم في اختيار المخططات الملائمة والتي تحدث أثرا بصريا قويا ويمكن بواسطتها إيصال تبليغات النوع الاجتماعي إلى المستهلكين بوضوح وسهولة. وكان بين أهم معايير الاختيار: البساطة والفعالية في إيصال التبليغات ذات الصلة بمواضيع الاهتمام المحددة المتعلقة بالنوع الاجتماعي. وقد أحيط المشاركون علما بأهمية النماذج الجيدة التصميم، وذلك من خلال تقديم عدة أمثلة عن رسوم تخطيطية وخرائط ورسوم بيانية تسلسلية ورسوم بيانية عادية. ثم عرضت على المشاركين مجموعة من إجراءات التصميم التي ينبغي اتباعها في عرض البيانات. وجرى التشديد على أنه يجب دائما، لتسهيل المقارنة، عرض البيانات المتعلقة بالمرأة والرجل جنبا إلى جنب في أعمدة وليس في صفوف.

٢- مناقشات الأفرقة

٦٩- على عكس النهج التقليدي لعرض البيانات، طلب إلى المشاركين في هذا التمرين المخصص للأفرقة متابعة عملية الإنتاج الخاصة بإحصاءات النوع الاجتماعي والمشروحة في المحاضرات السابقة؛ وبعبارة أخرى، كان عليهم أن يبدأوا بمشكلة/موضوع اهتمام ذي صلة بالنوع الاجتماعي وان يعرضوا، في شكل سهل الفهم، إحصاءات يمكن أن تفيد في إبراز المسألة.

٧٠- واستعرضت الأفرقة نواتج مناقشاتها السابقة حول موضوع الاهتمام/المشكلة، المتعلق/المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والأسباب الكامنة وراء هذا الموضوع/المشكلة، وما ينجم عنه/عنها من آثار، وكذلك الإحصاءات والمؤشرات اللازمة؛ ثم اختارت هذه الأفرقة قضية واحدة رئيسية تتعلق بالنوع الاجتماعي، والجداول اللازم تحليلها؛ وعرضت الإحصاءات والمؤشرات بطريقة يسهل فهمها على غير الإحصائيين، مع تفسير موجز للإحصاءات، وملاحظة حول سائر القضايا/المسائل التي تثيرها التحليلات، والمعلومات الإضافية التي ستلزم لمعالجة هذه المسائل والقضايا.

٣- المناقشة العامة

٧١- أبدى بعض المشاركين قلقهم من ان النهج المقترح اتباعه يفترق افتراقا جذريا عن النهج الحالي للعروض الإحصائية، ويمكن، بالتالي، أن تنجم عنه تكاليف ضخمة. وأوضح أنه يجب التمييز، منذ البداية، بين المسوح أو تقارير التعداد، التي تنتجها المكاتب الإحصائية، عادة، لمستخدمين محددين (باحثين)، وبين

التقارير التحليلية المراعية للنوع الاجتماعي التي يقترح إعدادها. ورئي ان عرض البيانات المتعلقة بالمرأة والرجل، جنبا إلى جنب، يجعل المقارنات أسهل، ولكن هناك عوامل تتصل بتوفر الحيزات وبمحدودية الجمهور الذي يهتم بهذه البيانات، وهذه العوامل يجب أن تراعى هي أيضا. وإذا كانت المكاتب الإحصائية مهتمة بزيادة الدخل الذي تعود به منتجاتها، فهي بحاجة إلى استهداف جمهور أوسع. وقد أثبتت الخبرة المستمدة من البلدان الأخرى أن الطلب على المعلومات الإحصائية قد يزداد لو روعيت احتياجات مستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي.

٧٢- وأشير إلى ان جمع البيانات ينبغي ان يركز على الاستخدام. ولهذه الغاية، تقع على الإحصائيين مسؤولية البت فيما إذا كانت البيانات تستخدم، أو لا تستخدم، لاستكشاف الوسائل الكفيلة بتحسين استخدام البيانات لدى مجموعات مختلفة من الناس. ودعي، فيما يتعلق بالحاجة إلى تبسيط البيانات، إلى قيام المحللين باستعراض البيانات المعروضة وتقرير ما إذا كانت تثير مسائل أو قضايا إضافية تستلزم المزيد من التحقيق.

زاي- منتجات إحصاءات النوع الاجتماعي

١- العرض

٧٣- قدمت ممثلة الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، بالاشتراك مع إحصائي الإسكوا ومساعد إحصائي من الإسكوا، أيضا، عرضا بثلاثة أجزاء، حول منتجات إحصاءات النوع الاجتماعي.

٧٤- بدأت ممثلة الشعبة الإحصائية باستعراض لعملية إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي، فأشارت إلى ان العرض سيركز على المرحلة الأخيرة من العملية، التي تتناول نشر المعلومات. ونوقشت بإيجاز عدة أنماط من المنتجات، منها الكتب، والكتيبات، والملصقات، والكراريس، والاسطوانات الممغنطة الصغيرة، والأشرطة، والأقراص المدمجة، وقواعد البيانات المتصلة بالشبكة المعلوماتية. والهدف الأولي لأي من نواتج إحصاءات النوع الاجتماعي هو إقامة الاتصال مع من يستطيعون إجراء التغيير عن طريق تدخلات السياسة العامة والبرامج والمشاريع، وكذلك مع من يلزمهم، ويستطيعون، استخدام الإحصاءات من أجل الدعوة للتغيير؛ ولذلك ينبغي توجيه الناتج إلى الجمهور المستهدف الأوسع والأكثر تنوعا.

٧٥- ولاحظت انه، رغم كون المنتجات القائمة على الحاسوب تتحلى بأفضل المزايا (ومن ذلك ان نطاقها أوسع ومرونتها أكبر في مجال التطبيقات)، تظل إمكانات توزيعها على نطاق واسع محدودة، لأنه يلزم الوصول إلى بعض التكنولوجيات والمرافق الحاسوبية. وكما قيل خلال العرض الذي أجري في الجلسة الثانية، هناك وفرة من المستهلكين المستهدفين غير الاختصاصيين الذين لا يملكون المرافق ولا الدراية اللازمة لمعالجة البيانات التي يحتاجون إليها، فالوسائل الطباعية أنسب لهذا النوع من الجمهور. ثم ان الوسائل المغنطيسية ووسائل التكنولوجيا العالية تتطلب أجهزة حاسوبية وبرامجيات محددة يتعين الوصول إليها، في حين أن النواتج المطبوعة متوفرة إجمالا لمجموعة عريضة من المستخدمين. ويضاف إلى ذلك ان هناك، بين النواتج المطبوعة، أنواعا كثيرة من المنتجات ينبغي الاختيار بينها، وكل منها يناسب مستخدمين مختلفين ومن خصائصه وجود مجموعة واضحة التحديد ومتنوعة من خيارات التصميم.

٧٦- وأظهرت للمشاركين مجموعة أنماط المنتجات التي يمكن من خلالها نشر إحصاءات النوع الاجتماعي: نسخ من المرأة العربية ١٩٩٥: اتجاهات وإحصاءات، وكتيبات وطنية عن إحصاءات النوع الاجتماعي، ودراسات إحصائية، وصحائف وقائع وزعت على المشاركين؛ كما عرضت عدة ملصقات جدارية؛ وقدمت أمثلة عن نواتج أخرى. وجرت مناقشة حول ملاءمة المنتجات للجماهير المحتملة وللجماهير المقصودة، وكذلك حول استخداماتها الممكنة. وجرى التشديد على ان نوع الناتج المختار لا يحدد

فقط جمهور (مستخدمي) المنتج، بل أيضا محتوى الناتج وتصميمه ومدى تكيفه مع التغيرات. وسيتوجب تحديد الجمهور والأهداف وفقا للموارد المتاحة بغية تعيين أنماط النواتج الأنسب والأجدى.

٧٧- وركز الجزء الثاني من العرض على الطريقة التي يمكن لها دمج عناصر متنوعة لإيجاد أنماط المنتجات المختلفة. وأوضح إحصائي الإسكوا أن تصميم النماذج والنص والجداول والرموز والرسوم البيانية ينبغي ان يرتب بحيث يجعلها تظهر متوازنة توازنا جيدا، وتدعم التبليغات، وتشجع القراءة. وركزت الممثلة أيضا على أهمية الموازنة بين المحتوى والجاذب البصري. وساقت بعض الأمثلة ووصفت النهوج التي ينبغي اتباعها في إنتاج الأنماط الثلاثة التالية من مواد الترويج:

(أ) من أجل إنتاج كتيب، يمكن استخدام شكل بسيط يجمع بين الرسوم البيانية والجداول؛ ولا تحلل البيانات مفصلة. فهو أقل كلفة من المنشورات الكبيرة؛ وإنتاجه يستلزم وقتا أقصر لأنه ليس فيه تفسير إحصائي موسع. ويمكن، باستخدام الصور الفوتوغرافية أو الإيضاحات التصويرية، تحسين العرض وجعله جذابا لجمهور أوسع؛

(ب) والملصق الجداري يجمع بين الرسم التوضيحي والجدول والخرائط، ويتضمن أيضا نصا صغيرا جدا. وينبغي، في الملصق الجداري، عدم استخدام النص إلا لنقل التبليغ الرئيسي (التبليغات الرئيسية) وتقديم تفسير موجز لكل رسم توضيحي أو بياني. وعلى وجه الإجمال، ينبغي أن تكون العناصر من الوسع بحيث يمكن القراءة من مسافة معقولة؛

(ج) والكتيب يقدم موجزا صغيرا للعناصر الرئيسية التي يتضمنها منشور كبير، وكثيرا ما يتخذ أداة لتسويق المنشور وإعلام المستخدمين به. وينبغي، لأنه يمكن أيضا استخدامه على انفصال، تصميمه بحيث ينقل بوضوح التبليغات المختارة. ولا يمكن أن يقدم، أو يعالج، في كل كتيب، إلا عدد محدود من القضايا، وذلك بسبب ضيق المكان. وكما هي الحال مع سائر أنماط المنتجات، ينبغي أن تكون الرسوم التوضيحية التي يتضمنها الكتيب واضحة وبسيطة جدا.

٧٨- أما العرض الثالث، الذي قدمه المساعد الإحصائي في الإسكوا، فتناول تصميم الكتب وإنتاجها.

٧٩- قدم المساعد الإحصائي لمحة عامة عن أجزاء من كتاب وأجزاء من صفحة، فأكد على أهمية اتباع المبادئ الأساسية للتصميم والنمذجة بغية التثبت من الانسجام داخل وبين جميع صفحات الكتاب وأقسامه وفصوله. وأوضح ان الهوامش والمصبعات هي العناصر الأساسية للصفحة، وشدد على وجوب إيلاء العناية الكافية لاختيار الأشكال. فالتصميم الدينامي، الذي يتخذ، مثلا، شكل مصبعة ذات عمودين ونصف عمود، مفضلة إجمالا على المصبعة ذات العمود الواحد، التي لا تؤمن، رغم بساطتها، نفس الدرجة من المرونة. وينبغي أيضا الحرص على التأكد من تراصف وانسجام جميع العناوين الفرعية الواردة في رأس الصفحات وأدناها (حيث يلزم).

٨٠- ولاحظ المساعد الإحصائي ان الخيارات المتعلقة بحجم الكتاب وطوله تتقرر، إلى حد بعيد، بالميزانية، ولذلك ينبغي إيلاؤها الاعتبار في المراحل الأولى للتخطيط. ويمكن استخدام بعض العوامل لتحديد أفضل قياس للصفحة بالنسبة إلى كل نمط من النواتج، توخيا لتقليل الهدر. وربما أثمرت المشاورات مع الناشرين المحليين معلومات مفيدة.

٨١- وجرى تشجيع المشاركين على التعلم من تجارب سائر البلدان بواسطة استعراض محتويات وأشكال وتصاميم منشوراتها. فهم سيستفيدون من إلقاء نظرة نقدية على تلك النواتج لأن المعلومات التي سيحصلون

عنها بشأن المحتوى، واختيار المؤشرات/الإحصاءات، وأنماط الرسوم التوضيحية والجداول المعروضة، وحجم النصوص المستخدمة، والتصاميم والنماذج، ستزودهم بالخلفية التي تلزمهم لاتخاذ القرارات حول شكل وتركيبة العناصر في المنشورات التي سينتجونها، آخر الأمر، لبلدانهم.

٢- المناقشة العامة

٨٢- ذكر ان الحاجة تدعو إلى استكشاف وسائل أخرى لنشر المعلومات بين مجموعة أكبر من المستخدمين. وبمزيد من التحديد، ينبغي بذل الجهود للوصول إلى المستخدمين غير التقليديين، ولا سيما من ينتمون إلى مجتمعات محلية ويقدمون، في أحيان كثيرة، معلومات تستخدم للبحوث الإحصائية، ولكنهم لا يحاطون علما على الإطلاق بالنتائج. ويستوجب، للوصول إلى هذا الجمهور المستهدف، استكشاف وسائل غير تقليدية لعرض ونشر المعلومات، وضمن ذلك استخدام وسائل إعلام مثل الإذاعة والتلفزة.

حاء- تطوير برامج إحصاءات النوع الاجتماعي

١- العرض

٨٣- قسم العرض إلى جزءين. فالجزء الأول ركز على ملامح التدابير المؤسسية اللازمة لتطوير إحصاءات النوع الاجتماعي على الصعيد الوطني، وقد قدمته ممثلة الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة. ثم أوجز الإحصائي الأقدم في الإسكوا المراحل الرئيسية للمشروع الإقليمي وناقش الروابط اللازمة بين الأنشطة التي تبذل على الصعيد الوطني والأنشطة التي تبذل على الصعيد الإقليمي.

٨٤- ولاحظت ممثلة الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة أن الهدف النهائي في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي هو جعل كل الشعب والميادين الإحصائية تنتج وتنشر إحصاءات النوع الاجتماعي في إطار العملية العادية لإنتاج الإحصاءات. وبانتظار ذلك، ينبغي النظر بجدية في إنشاء آليات مؤسسية لتنفيذ برامج إحصاءات النوع الاجتماعي بحيث يمكن الاستمرار في هذه البرامج إلى ما بعد انتهاء دورة المشروع. وقد أظهر استعراض للتجارب الوطنية الحاصلة في سائر المناطق التي لديها مشاريع في ميدان إحصاءات النوع الاجتماعي أن البرامج الخاصة بهذه الإحصاءات تميل إلى أن تكون منعزلة؛ فهي كثيرا ما تناط بجهة اتصال أو مكتب لشؤون النوع الاجتماعي أو مكتب مشاريع يتشكل من شخص أو اثنين. وقد تضررت البرامج كثيرا من انعدام الموارد ولم يكن لديها إلا القليل، إذا وجد، من الروابط مع البرامج الإحصائية العادية. ولعل اشراك المزيد من الأشخاص في العمل يضمن عدم اعتبار إحصاءات النوع الاجتماعي مسؤولية تقع على شخص واحد، كما ان من شأنه أن يسهل إبدال الموظفين في حالات الترقية أو التعاقب.

٨٥- وقد وضعت برامج عديدة لإحصاءات النوع الاجتماعي بواسطة مشاريع تضم، مثلا، مشروع الإسكوا الإقليمي؛ وفي هذا الصدد، يشكل الاعتماد على التمويل الخارجي مشكلة يجب أن يحسب لها حساب. وسيكون من الضروري، للتأكد من أن أنشطة المشروع، ولا سيما الأنشطة التي تضطلع بها وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي، ستستمر بعد إنجاز المشروع، ومن ان المنشور يمكن أن يصدر بانتظام، وسيكون من الضروري إنشاء هيئة مؤسسية لا تضم فقط الفنيين الذين سيواصلون المساهمة في إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي بل أيضا صانعي سياسات رفيعي المستوى يهتمون بتعزيز المساواة بين الجنسين. ومن أنشطة المشروع الأساسية إنشاء وحدة لإحصاءات النوع الاجتماعي ضمن كل مكتب وطني للإحصاءات في كل بلد. ويفترض كذلك في كل بلد أن ينشئ: (أ) لجنة توجيهية تضم صانعي سياسات وأصحاب قرارات أبدوا اهتماما شخصيا، أو التزاما، بتحسين حالة المرأة والرجل؛ (ب) لجنة استشارية أو فريقا عاملا يتألف من خبراء وتقنيين وغير تقنيين يمكنهم تأمين توجيه ومساهمة فنيين في مختلف مراحل إنتاج المنشورات الوطنية.

٨٦- ويفترض في أنشطة الخطط الوطنية أن تضم عقد مشاورات واجتماعات مع الأفرقة المذكورة سالفا لاستعراض التقدم المحرز وتحديد الأنشطة الإضافية التي ينبغي الاضطلاع بها. ويمكن أيضا أن تشكل هذه الخطط أساسا لمداولات تجرى مع الوكالات المانحة بغية طلب الدعم للمراحل الأولية من العمل وللأنشطة التي يتعذر على مكاتب الإحصاء الوطنية استيعابها مباشرة، ومنها، مثلا، ورشات العمل التي يشارك فيها المنتجون والمستخدمون، وأيضا بغية وضع المنشورات الوطنية في التداول وتوزيعها.

٨٧- وقدم إحصائي الإسكوا الأقدم، في العرض الذي أجراه حول برنامج الإسكوا المقترح في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي، وصفا لمختلف الأنشطة التي اشتركت فيها اللجنة مؤخرا، وقد تضمنت ما يلي:

(أ) إنشاء قاعدة البيانات الإحصائية عن المرأة العربية؛

(ب) إعداد ملصق جداري عن المرأة والرجل في البلدان العربية، نشر في عام ١٩٩٦؛

(ج) إعداد المنشور المعنون المرأة العربية ١٩٩٥: اتجاهات وإحصاءات ومؤشرات، الذي سينشر في عام ١٩٩٧.

كما حدد العرض الأهداف وأجرى توقعا لنواتج المشروع الإقليمي.

٨٨- وسينتظر من كل فريق وطني أن يقوم، بعد ورشة العمل، بما يلي:

(أ) إعداد تقرير عن ورشة العمل وتقديمه إلى الرسميين المعنيين؛

(ب) تحديد المؤسسات المتعاونة وإنشاء الفريق العامل الوطني؛

(ج) إنشاء اللجنة التوجيهية، وإحاطتها علما بأنشطة ورشة العمل، واستعراض خطة العمل التي تم اقتراحها خلال الورشة؛

(د) تنظيم ورشة العمل الوطنية الأولى للمستخدمين والمنتجين، التي سينتج خلالها ما يلي:

(١) قائمة بقضايا النوع الاجتماعي ذات الأولوية؛
(٢) قائمة بالإحصاءات المطلوبة؛
(٣) خطة لتهيئة منشور وطني عن المرأة والرجل، ونواتج إحصائية أخرى.

(هـ) تجميع الإحصاءات والمؤشرات؛

(و) تحليل النتائج وإحالة النتائج باستخدام ما يتصل بها من رسوم بيانية ونصوص وتوضيحات تصويرية؛

(ز) إعداد المسودة الأولى للمنشور وتقييم بيانات التقرير؛

(ح) تنظيم ورشة العمل الثانية للمستخدمين والمنتجين لاستعراض مسودة المنشور المتعلق بالمرأة والرجل؛

(ط) إعداد تقرير عن ورشة العمل الثانية واستكمال قوائم قضايا النوع الاجتماعي والإحصاءات اللازمة؛

(ي) تنقيح المنشور مع مراعاة التعليقات التي يدلى بها في ورشة العمل؛

(ك) إرسال نسخ من جميع التقارير والنواتج إلى الإسكوا لكي تنظر فيها؛

(ل) حضور ورشة العمل الإقليمية الثانية لمستخدمي ومنتجي إحصاءات النوع الاجتماعي، للحصول على ردود بشأن مسودة المنشور الوطني ولتبادل الآراء والأفكار، وصوغ خطة لتوزيع النواتج؛

(م) تنقيح وتحرير المسودة ووضع الصيغة النهائية للناتج لنشره باللغة العربية؛

(ن) وضع المنشور في التداول وتوزيعه؛

(س) ترجمة المنشور إلى الإنكليزية؛

(ع) صوغ استراتيجية لتحسين البرامج الوطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي؛

(ف) تنظيم ورشة عمل ليوم واحد من أجل جمع الأموال لدعم الأنشطة الإحصائية.

٢- مناقشات الأفرقة

٨٩- في المناقشة الختامية التي أجرتها الأفرقة، طلب إلى كل فريق قطري صوغ خطة لتنفيذ برنامج وطني لإحصاءات النوع الاجتماعي يعد في إطاره المنتجان الرئيسيان، وهما:

(أ) كتيب عن الإحصاءات الوطنية المتعلقة بالمرأة والرجل؛
(ب) تقرير عن متطلبات تحسين إحصاءات النوع الاجتماعي.

على أن تتضمن الخطة أنشطة محددة وأن تبين الوقت المخصص لكل نشاط، وفقا لمجموعة من الأهداف الاستراتيجية العامة تشمل ما يلي:

(أ) استكشاف أساليب أفضل لعرض ونشر المعلومات المتعلقة بالإحصاءات المتوفرة؛

(ب) استعراض القياسات والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات المتعلقة بالبيانات، وذلك باستمرار، لتمكين المنتجين من الاستجابة للاحتياجات المتغيرة وللاهتمامات الناشئة في مجال النوع الاجتماعي؛

(ج) العمل من أجل استحداث إجراء أكثر فعالية وتعاونية لإنتاج الإحصاءات، بغية إزالة الثغرات الموجودة في البيانات.

٣- المناقشة العامة

٩٠- استبان المشاركون بعض المتطلبات المحددة على الصعيد الوطني. وذكر أن هناك حاجة إلى الدراية الفنية لصوغ المفاهيم وتحسين الأساليب، ووجه إلى وكالات الأمم المتحدة والوكالات المانحة نداء يدعوها إلى تقديم المساعدة في هذا المجال. وأثيرت قضايا أخرى تضمنت ما يلي:

(أ) الحاجة إلى تأمين التدريب لموظفي مكاتب الإحصاء الوطنية لضمان الاستدامة في برامج إحصاءات النوع الاجتماعي والدأب على إدراج هذه الإحصاءات في كل الميادين الإحصائية؛

(ب) الحاجة إلى تدريب المستخدمين على الطريقة التي يستطيعون بها تحقيق الاستخدام الأفضل لتقارير ومنشورات إحصاءات النوع الاجتماعي؛

(ج) الحاجة إلى تعزيز جهود النشر، لضمان جعل البيانات متاحة للمستخدمين بكل مستوياتهم، مع توجيه الاهتمام خصوصا إلى الذين يعملون على مستوى المجتمعات المحلية؛

(د) الحاجة إلى إدراج أبعاد النوع الاجتماعي ضمن مناهج علم السكان والتدريب الإحصائي في الجامعات وسائر مؤسسات التعليم؛

(هـ) الحاجة إلى ضمان الإنتاج المنتظم للمنشورات الوطنية المتعلقة بإحصاءات النوع الاجتماعي؛

(و) الحاجة إلى استكشاف وسائل تكفل توزيع المعلومات، في شكل غير مطبوع، على الذين جمعت البيانات منهم، وكذلك على وسائل الإعلام، والناشطين في ميدان المرأة، ومنظمات القواعد الشعبية، والسياسيين.

طاء- المناقشات في جلسة عامة

٩١- ساهم المشاركون بنشاط في المناقشات التي تناولت خمسة مواضيع رئيسية؛ وفيما يلي التفاصيل:

١- مؤشرات النوع الاجتماعي

٩٢- خلال المناقشة التي تناولت مؤشرات النوع الاجتماعي، أكد المشاركون أهمية ما يلي:

(أ) التفريق، عند تجميع وجدولة إحصاءات النوع الاجتماعي، بين عدد النساء اللواتي يجري تعيينهن وعدد النساء اللواتي يجري انتخابهن لشغل المناصب العامة والوظائف الحكومية العالية؛

(ب) استحداث مؤشر عن عدد النساء اللواتي تجري تسميتهن للمناصب السياسية ولعضوية المجالس النيابية؛

(ج) التوصل إلى تدبير معياري لتحديد استخدام المرأة والرجل للوقت، وضمنه الوقت الذي يصرفه كل منهما في الإنتاج السوقي والإنتاج غير السوقي وفي العمل المنزلي غير المأجور؛

(د) توحيد التعاريف المستخدمة في قياس إحصاءات النوع الاجتماعي لتسهيل المقارنات بين البلدان؛

(هـ) استحداث مؤشر حول التنبه لمتلازمة القصور المناعي المكتسب (الإيدز) وتبعاته على النساء والرجال؛

(و) التوصل إلى توافق في الآراء على تعريف الفقر، واستحداث منهجية لقياسه؛

(ز) تحديد المؤشرات الخاصة بالمناطق. وقد لاحظ بعض المشاركين ان المؤشرات التي سلط عليها الضوء أثناء ورشة العمل مستخدمة على نطاق واسع ومتاحة في معظم الأدلة الدولية. واتفق رأي غالبية المشاركين على أن المؤشرات التي انصبت عليها المناقشة صالحة للتطبيق في البلدان العربية، حيث التمييز بين المرأة والرجل يدوم من المهد إلى اللحد؛

(ح) تنفيذ مسوح لسد الفجوات في إحصاءات النوع الاجتماعي؛

(ط) توحيد عمر الالتحاق بالقوى العاملة في التعدادات والمسوح التي تجريها البلدان العربية.

٢- قضايا النوع الاجتماعي

٩٣- نوقشت، فيما يتصل بقضايا النوع الاجتماعي، المواضيع التالية:

(أ) انتشار القوانين التي لا تراعي النوع الاجتماعي وتميز بين المرأة والرجل في مجالات الإرث والزواج والطلاق؛

(ب) المشاكل ذات الصلة بتنفيذ القوانين. فأكثرية البلدان العربية ليس لديها آليات عملية لتنفيذ التشريعات والسياسات؛ ومن العوامل الأخرى المساهمة في ذلك انخفاض مستوى التنسيق بين من هم في مستوى اتخاذ القرار، من جهة، والموظفين الذين هم في المستوى التنفيذي، من جهة أخرى؛

(ج) القطاع غير الرسمي وعمالة الأطفال. فهناك بلدان تشيع فيها عمالة الأطفال الذكور، وبلدان أخرى يعمل فيها الأطفال من كلا الجنسين. ولاحظ المشاركون أن القوانين التي تحظر عمالة الأطفال موجودة، ولكنها لا تدعم بتدابير أو إجراءات تضمن تقديم منافع مالية أو أشكال أخرى من الضمان الاجتماعي لفئات المجتمع الأقل حظا؛

(د) مدى تقدير عمل النساء بأدنى مما يستحق باستخدام القياسات التقليدية وتقسيم العمل على أساس الجنس داخل المنزل وفي السوق؛

(هـ) ضرورة المحافظة على المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بدفع معاشات الترمل (للأزواج والزوجات)؛

(و) الإرث الاجتماعي والثقافي، الذي جعل التمييز على أساس النوع الاجتماعي يستمر منذ عمر مبكر؛ فكثيرا ما يتخذ الوالدان قرارات مستقبلية تتعلق بذريتهما، وكثيرا ما يكون التفضيل للفتيان؛

(ز) أهمية مشاركة المرأة في إنتاج البرامج الإذاعية والتلفزيونية. وقد رأى المشاركون أن من المحتمل، طالما لم تزدد مشاركة المرأة في الإنتاج الإعلامي، أن يكون هناك نوع من الانحياز القائم على النوع الاجتماعي في التبليغات التي توجه إلى الجمهور؛

(ح) ضآلة الفرص المتاحة للترقيات في الوظائف. وحيث توجد هذه الفرص، يفضل الرجال إجمالا على النساء؛

(ط) قضية التمييز المهني ضد المرأة. وقد أكد المشاركون على أهمية إدخال المرأة إلى مختلف المهن ودعوا إلى إلغاء الطابع الأنثوي لبعض الوظائف؛

(ي) الأولوية المعطاة للرجل، بلا مبرر، عند التزويد بالتدريب وإكساب الخبرات؛

(ك) وجود قوانين تمنع الرجل من اكتساب جنسية زوجته؛

(ل) حق الطفل في اكتساب جنسية والدته؛

(م) ظاهرة التوقف عن المشاركة في النظام التعليمي (التسرب)؛

(ن) كون ظروف سوق العمل في البلدان العربية غير مفضية إلى توظيف المرأة. وقد تداول المشاركون في انخفاض معدل النشاط الاقتصادي في البلدان العربية وفيما يكمن وراءها من عوامل اجتماعية-اقتصادية تؤثر تأثيرا عميقا في كلا العرض والطلب، بالنسبة إلى المرأة، في القوى العاملة.

٣- عرض البيانات وتوفرها

٩٤- أجمع رأي المشاركين على ما يلي:

(أ) معظم البيانات الإحصائية المتعلقة بالنوع الاجتماعي متوفرة؛ لكن جدولة وعرض هذه البيانات لا يتوافقان والأساليب المستخدمة في جدولة إحصاءات النوع الاجتماعي؛

(ب) نقص الأموال اللازمة لتطوير عملية جدولة جديدة خاصة بالنوع الاجتماعي. وقد سلم جميع المشاركين بأهمية جمع الأموال لتسديد التكاليف المرتبطة باستحداث عملية جدولة جديدة؛

(ج) يشكل التنسيق بين منتجي ومستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي عنصرا أساسيا في تنفيذ البرامج الوطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي. وقد شدد المشاركون على الحاجة إلى تعزيز هذا التنسيق بين المكاتب الإحصائية العاملة على المستوى القطاعي، من جهة، والمنظمات الإحصائية المركزية، من جهة أخرى؛

(د) يشكل عدم وجود قواعد للبيانات في بعض البلدان عائقا يعترض تنفيذ البرامج الوطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي وإنتاج المنشورات الوطنية المتعلقة بالمرأة والرجل؛

(هـ) هناك حاجة إلى التوحيد في استخدام مصطلحات النوع الاجتماعي. وقد استفسر بعض المشاركين عن الاستخدام الصحيح لمصطلحي "الذكر والأنثى" و "المرأة والرجل". وبعض الأدلة توصي باستخدام "المرأة والرجل"، إنما دون أن يترادف ذلك مع "الذكر والأنثى". ونصح المشاركون باستخدام مصطلح الذكر والأنثى عند الحديث عن التعليم، وباستخدام مصطلح المرأة والرجل في سائر القضايا والمؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية؛

(و) يمكن أن تؤدي وسائل الإعلام دورا هاما في إشهار إحصاءات النوع الاجتماعي وإتاحتها لأناس أكثر.

٤- القضايا المؤسسية

٩٥- أثيرت، خلال مناقشة القضايا المؤسسية، المسائل التالية:

(أ) استفهم المشاركون عن آليات التنفيذ على الصعيد الوطني. وأبدى غيرهم ملاحظات حول التأخر الذي يمكن أن يسببه الافتقار إلى الكثير من البيانات؛

(ب) أبدى بعض المشاركين قلقهم إزاء عدم وجود وكالات تنفيذية مسؤولة عن إنتاج المنشورات الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي. وقد أحيل المشاركون إلى وثيقة المشروع التي تدعو إلى إنشاء لجان توجيهية تضطلع بمسؤوليات الرصد والتنسيق، وربما ضمت كل منها ممثلين عن الوزارات القطاعية وعن المنظمة الإحصائية المركزية. واعتبر إنشاء وحدة لإحصاءات النوع الاجتماعي في كل بلد مشارك خطوة لا بد من اتخاذها قبل البدء بالمشروع المعني بالنوع الاجتماعي، إذ أن هذه الوحدة ستضمن استمرارية العمل وتنقيح منشور إحصاءات النوع الاجتماعي. وأحيل المشاركون إلى وثيقة المشروع، التي تصف هذه الوحدة بأنها من النواتج وليس من المدخلات. والمهام الرئيسية لهذه الوحدة هي رصد وتقييم تنفيذ الخطة، وتنقيح المؤشرات، وتوزيع المنشور؛

(ج) ووافق المشاركون على أن إحصاءات النوع الاجتماعي ينبغي أن تدمج في النظام الإحصائي العام، وردوا إيجابا على التغييرات المنهجية المقترح إجراؤها في أسلوب عرض البيانات؛

(د) وأكد المشاركون على الحاجة إلى إنشاء آليات للاتصال مع المنظمات الدولية ومع سائر المنظمات الوطنية العاملة في بلدانهم، بغية مساعدتها في الحصول على الدعم المالي والفني اللازم؛

(هـ) ولاحظ المشاركون أن المنظمات الدولية يمكن أن تؤدي دورا هاما في اطلاع مستخدمي ومنتجي إحصاءات النوع الاجتماعي على المفاهيم والتعاريف الجديدة، بحيث تتمكن هذه المجموعات من اعتماد الأساليب المناسبة لقياس قضايا النوع الاجتماعي على الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية الخاصة ببلدانهم؛

(و) وذكر أن نظام المعلومات الجغرافية يمكن أن يستخدم لعرض البيانات، وبالتحديد لنقل البيانات فيما يتعلق بخريطة البلد الجغرافية، فيسهل بذلك إدراك فوارق النوع الاجتماعي بين مختلف المناطق الجغرافية.

٥- خطة العمل

٩٦- أعد كل بلد مشارك خطة عمل تتضمن وصفا مفصلا لأهم الأنشطة التي ستنفذ، وفقا لجدول زمني محدد، خلال فترة سنتين ونصف السنة. وقد نوقشت القضايا التالية:

(أ) كرر بعض المشاركين قولهم بوجود حاجة إلى وحدة لإحصاءات النوع الاجتماعي تنشأ قبل تنفيذ الأنشطة الوطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي؛

(ب) دعا بعض المشاركين إلى أن تعتمد الجامعات مناهج تعليمية أكثر مراعاة للنوع الاجتماعي؛

(ج) واستفسر المشاركون عن عدد العمال الذي يمكن أن يستلزمه تنفيذ أنشطة المشروع.

رابعاً- النواتج الرئيسية لورشة العمل

ألف- نموذج لقائمة حول قضايا ومؤشرات النوع الاجتماعي

٩٧- حدد المشاركون في ورشة العمل عدداً من قضايا ومؤشرات النوع الاجتماعي ذات الصلة بمجالات محددة للسياسات؛ وفيما يلي أمثلة عن ذلك:

١- مجال السياسة رقم ١: صنع القرار

(أ) المشكلة/موضوع الاهتمام: التفاوت بين المرأة والرجل في صنع القرارات على جميع المستويات:

(ب) الأسباب الكامنة وراء ذلك:

(١) انخفاض المستوى التعليمي الذي بلغته المرأة؛
(٢) عدم تمتع المرأة باستقلال اجتماعي واقتصادي؛
(٣) انخفاض مستويات المشاركة الاقتصادية لدى المرأة؛
(٤) عدم الاعتراف بأهمية عمل المرأة في الأسرة المنزلية؛
(٥) هيمنة الهياكل الاجتماعية القبلية والأبوية؛
(٦) إساءة تفسير المبادئ الدينية؛
(٧) عدم وجود استراتيجيات لتمكين المرأة؛
(٨) عدم وعي المرأة لحقوقها؛
(٩) إلحاح وسائل الاعلام في التأكيد على الدور التقليدي الانجابي للمرأة، وعدم اعترافها بدور المرأة الإنتاجي؛
(١٠) عدم تطبيق أو إنفاذ القوانين التي أصدرت فعلاً.

(ج) النتائج:

(١) ارتفاع مستويات الخصوبة؛
(٢) الهيمنة الذكورية في مجال صنع القرار على الصعيدين الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي؛
(٣) ضآلة الاهتمام بصحة وتعليم أعضاء الأسرة الإناث؛
(٤) هيمنة الرجل على المجتمع؛
(٥) استمرار الفوارق الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية بين المرأة والرجل في المجتمع؛
(٦) تعزيز الآليات الموجودة التي تديم التمييز ضد المرأة في سوق العمل.

(د) الإحصاءات والمؤشرات:

(١) متوسط العمر عند الزواج الأول، حسب الجنس؛
(٢) متوسط عدد الأطفال لكل امرأة عمرها ما بين ٤٥ و٤٩ عاما؛
(٣) معدلات النشاط لدى كل من الرجل والمرأة، حسب الفئة العمرية؛
(٤) معدلات العمالة لدى كل من الرجل والمرأة، حسب الفئة العمرية؛
(٥) النسبة المئوية للسكان الناشطين، حسب الجنس والحالة الزوجية؛
(٦) ساعات الاذاعة المخصصة لإدامة الأدوار التقليدية للمرأة (النسبة المئوية ضمن المجموع)؛
(٧) توزع النساء المنتخبات والمعينات، بالنسبة المئوية وحسب مستوى القيادة السياسية؛
(٨) توزيع الرسميين المنتخبين والمعينين في مختلف مستويات الحكومة، حسب الجنس؛
(٩) توزيع العاملين في مهن الأمن والسلامة العامين، حسب الجنس؛
(١٠) توزع مديري المؤسسات العامة والخاصة، بالنسبة المئوية وحسب نوع المؤسسة والجنس؛
(١١) حصتا الرجل والمرأة في ادارة مؤسسات القطاعين العام والخاص، حسب نوع المؤسسة؛
(١٢) توزع كبار الموظفين (من نائب مدير ادارة إلى المستوى الوزاري)، بالنسبة المئوية وحسب الجنس والميدان؛
(١٣) توزيع شاغلي المناصب العليا دون مستوى وكيل وزارة دائم، حسب الجنس والميدان.

٢- مجال السياسة رقم ٢: توزيع الموارد

(أ) المشكلة/موضوع الاهتمام: الاختلال بين المرأة والرجل في الحصول على الموارد؛

(ب) الأسباب الكامنة وراء ذلك:

(١) التقاليد، العادات، التبعية الاقتصادية، القوانين المستندة إلى الدين؛
(٢) التفاوت في فرص الحصول على الأرض (ولا سيما الأرض الزراعية)؛
(٣) قوى سوق العمل التي تميز ضد المرأة؛
(٤) انتشار المعايير التقليدية التي تعتبر أن الرجال هم الذين يكسبون الرزق؛
(٥) التفاوت في الحصول على فرص التدريب الفني؛
(٦) التفاوت في فرص التعلُّم؛
(٧) انخفاض أجر المرأة عن أجر الرجل؛
(٨) الأولوية المعطاة للرجل في إصدار القروض وضمان الأمن المالي؛
(٩) انخفاض المستويات التعليمية التي تبلغها المرأة؛

(١٠) عدم تمتع المرأة بالاستقلال الاقتصادي؛

(١١) عدم تساوي المرأة مع الرجل في الحصول على رؤوس أموال الاستثمار؛

(١٢) نقص التخطيط في سوق العمل.

(ج) النتائج:

(١) تدني عدد النساء عن عدد الرجال في سوق العمل؛

(٢) زيادة عدد النساء عن عدد الرجال بين من يفتقرون إلى الأمن الاجتماعي والاقتصادي؛

(٣) تحول الفقر إلى قضية نسائية؛

(٤) الإلحاح في التأكيد على الدور الانجابي للمرأة؛

(٥) استمرار تحمل المرأة لمسؤولية العمل المنزلي غير المأجور؛

(٦) انتشار تعدد الزوجات؛

(٧) زيادة عدد النساء عن عدد الرجال بين من يتعاطون مهناً موسمية منخفضة الأجر وبدوام غير كامل؛

(٨) زيادة عدد النساء عن عدد الرجال بين من يزاولون أعمالاً ذات مكانة منخفضة في قطاع الخدمات والقطاع غير الرسمي.

(د) الإحصاءات والمؤشرات:

(١) توزع ملكية الأراضي بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، حسب الجنس؛

(٢) حصة النساء من الأراضي الزراعية، بالنسبة المئوية؛

(٣) النسبة المئوية للصناعيات؛

(٤) حصة المرأة من قروض الاستثمار، حسب القطاع الاقتصادي؛

(٥) مجموع الودائع المصرفية، حسب الجنس؛

(٦) مجموع السلف المصرفية، حسب الجنس؛

(٧) متوسط المداخيل التي كسبتها النساء، أو معدلات أجورهن، باعتبارها نسباً مئوية من مداخيل واجور الرجال، في مهن و/أو فروع نشاط مختارة؛

(٨) النسب المئوية للنساء والرجال غير الناشطين اقتصادياً، حسب الفئة العمرية؛

(٩) توزيع السكان الناشطين اقتصادياً في ميادين الزراعة والصناعة والخدمات، حسب الجنس؛

(١٠) مجموع السكان والسكان غير الناشطين اقتصادياً، حسب الفئة الوظيفية والجنس؛

(١١) النسبة المئوية للسكان الناشطين اقتصادياً، حسب فرع النشاط والجنس؛

(١٢) النسب المئوية للنساء والرجال الناشطين اقتصادياً والمستخدمين في القطاع غير الرسمي، حسب فرع النشاط.

٣- مجال السياسة رقم ٣: الحياة العائلية

(أ) المشكلة/موضوع الاهتمام: التمييز ضد الطفلة؛

(ب) الأسباب الكامنة وراء ذلك:

(١) انخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء؛
(٢) قوانين الإرث وإساءة تفسير المبادئ الدينية؛
(٣) الفقر؛
(٤) التقصير في تقديم الخدمات؛
(٥) هيمنة المعايير التقليدية التي تعطي الأولوية للأطفال الذكور؛
(٦) غير ذلك من العوامل النفسية والاجتماعية.

(ج) النتائج:

(١) ارتفاع معدلات الخصوبة؛
(٢) الزواج المبكر؛
(٣) انخفاض مستويات معيشة الأسر؛
(٤) ارتفاع معدلات التسرّب الدراسي بين الفتيات؛
(٥) ارتفاع معدلات وفيات الرضع لدى الإناث؛
(٦) انتشار ختان البنات في أرياف بعض البلدان العربية؛
(٧) زيادة معدلات سوء التغذية بين الفتيات عنها بين الفتيان؛
(٨) تكليف الفتيات بالمهام المنزلية؛
(٩) إساءة معاملة الطفلات وايقاع العنف عليهن.

(د) الإحصاءات والمؤشرات:

(١) معدلات وفيات الرضع لدى الإناث؛
(٢) معدلات وفيات الطفلات أو الإناث دون الخامسة من العمر؛
(٣) العمر المتوقع، حسب الفئة العمرية؛
(٤) تواتر انخفاض وزن الأطفال الرضع؛
(٥) معدلات الخصوبة الخاصة بعمر معين؛
(٦) النسبة المئوية للفتيات اللواتي وقعن ضحية العنف؛
(٧) نسبة الإناث المسجلات إلى الذكور المسجلين في مختلف صفوف التعليم الابتدائي والثانوي؛
(٨) توزيع المتسرّبين في التعليم الابتدائي والثانوي، حسب الجنس؛
(٩) المعدلات الإجمالية للتسجيل في مستويي التعليم الابتدائي والثانوي، حسب الجنس؛
(١٠) متوسط العمر عند الزواج الأول، حسب الجنس؛
(١١) متوسط عدد الأسر المعيشية التي ترأسها نساء.

٤- مجال السياسة رقم ٤: الحياة الاقتصادية

(أ) المشكلة/موضوع الاهتمام: انخفاض مستوى مشاركة المرأة في العمل المأجور؛

(ب) الأسباب الكامنة وراء ذلك:

(١) انخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء؛
(٢) فرص التدريب المفتوحة أمام النساء أقل من فرص التدريب المفتوحة أمام الرجال؛
(٣) الطلب في سوق العمل مؤات للرجال؛
(٤) الفوارق في الأجور بين المرأة والرجل؛
(٥) المعايير التقليدية التي تؤكد على أهمية الدور الانجابي للمرأة؛
(٦) انتشار البطالة بين النساء نتيجة للتحيز في الاختيار؛
(٧) تقسيم العمل المستند إلى القوالب الفكرية الجامدة؛
(٨) إعادة هيكلة القطاع العام؛
(٩) عدم مساندة المنظمات النسائية للنساء.

(ج) النتائج:

(١) التفاوت بين المرأة والرجل في صنع القرار على كل المستويات؛
(٢) ارتفاع معدلات البطالة بين النساء؛
(٣) انخفاض مستوى معيشة الأسر؛
(٤) عجز المرأة عن تحقيق الاستقلال الاقتصادي؛
(٥) خضوع أسواق العمل لهيمنة الذكور؛
(٦) النساء هن الاكثرية في حالات العمل المنزلي غير مدفوع الأجر؛
(٧) النساء هن الاكثرية في القطاع غير الرسمي؛
(٨) الفقر لدى النساء.

(د) الإحصاءات والمؤشرات:

(١) متوسط عدد الساعات التي يقضيها الرجل والمرأة، كل يوم، في العمل غير مدفوع الأجر والعمل المنزلي غير مدفوع الأجر؛
(٢) معدلات نشاط المرأة والرجل في المناطق الريفية والحضرية، حسب الفئة العمرية؛
(٣) معدلات عمالة المرأة والرجل في المناطق الريفية والحضرية، حسب الفئة العمرية؛
(٤) معدلات بطالة المرأة والرجل، حسب الفئة العمرية؛
(٥) النسب المئوية للنساء والرجال الناشطين اقتصاديا، حسب الحالة الزوجية؛
(٦) النسب المئوية للنساء والرجال غير الناشطين اقتصاديا، حسب الفئة العمرية؛
(٧) النسب المئوية للنساء بين السكان غير الناشطين اقتصاديا في المناطق الريفية والمناطق الحضرية وكل المناطق، حسب الفئة الوظيفية للنشاط غير الاقتصادي وحسب الفئة العمرية؛

(٨) توزيع فئات النشاط غير الاقتصادي، حسب الجنس؛

(٩) مجموع السكان والسكان غير الناشطين اقتصاديا في المناطق الريفية والمناطق الحضرية وكل المناطق، حسب الفئة الوظيفية والفئة العمرية والجنس؛

(١٠) النسبة المئوية للسكان الناشطين اقتصاديا، حسب الحالة الوظيفية وحسب الجنس؛

(١١) النسبة المئوية للسكان الناشطين اقتصاديا، حسب فرع النشاط وحسب الجنس؛

(١٢) النسب المئوية للنساء والرجال الناشطين اقتصاديا والعاملين في القطاع غير الرسمي، حسب فرع النشاط؛

(١٣) توزيع السكان الناشطين اقتصاديا في ميادين الزراعة والصناعة والخدمات، حسب الجنس وحسب الحالة الوظيفية؛

(١٤) توزع السكان الناشطين اقتصاديا والبالغة أعمارهم ١٥ سنة وأكثر، بالنسب المئوية وحسب الفئات المهنية الرئيسية؛

(١٥) التشكيلة ضمن الفئات المهنية الرئيسية، حسب الجنس.

٥- مجال السياسة رقم ٥: التعليم

(أ) المشكلة/موضوع الاهتمام: ارتفاع معدلات الأمية بين النساء؛

(ب) الأسباب الكامنة وراء ذلك:

(١) الزواج المبكر؛

(٢) التقاليد التي تعطي الأفضلية للذكر؛

(٣) الفقر؛

(٤) النقص في تأمين التدريس؛

(٥) المعايير التقليدية التي تؤكد على أهمية الدور الانجابي للمرأة؛

(٦) كثرة الأطفال لدى معظم العائلات، والحاجة إلى إبقاء الفتيات في المنزل للمساعدة في العمل المنزلي؛

(٧) دخول الطفلات إلى سوق العمل.

(ج) النتائج:

(١) ارتفاع معدلات الخصوبة؛
(٢) انخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء؛
(٣) انخفاض مستوى معيشة الاسر؛
(٤) انخفاض معدلات استخدام موانع الحمل؛
(٥) النقص في تأمين الرعاية الصحية للأطفال؛
(٦) ارتفاع معدلات وفيات الأطفال؛
(٧) نقص التغذية؛

(٨) انخفاض مستويات المشاركة الاقتصادية؛
(٩) عدم تمكن المرأة من اتخاذ القرارات على صعيد الاسرة المعيشية؛
(١٠) ارتفاع معدلات البطالة بين النساء؛
(١١) عدم تمتع المرأة بالاستقلال الاقتصادي؛
(١٢) انخفاض متوسط المكاسب/الأجور بين النساء.

(د) الإحصاءات والمؤشرات:

(١) معدلات الأمية في المناطق الريفية والحضرية، حسب الجنس؛
(٢) معدلات الأمية الخاصة بعمر معين في المناطق الريفية والحضرية؛
(٣) توزع النساء والرجال على الفئات العمرية المختارة، بالنسب المئوية وحسب مستوى التعليم المحصل؛
(٤) متوسط سنوات الدراسة لدى الفئات العمرية المختارة؛
(٥) معدلات التحاق الإناث والذكور، من الفئات العمرية المختارة، في المستويين الابتدائي والثانوي؛
(٦) معدلات التسرب بين الإناث والذكور؛
(٧) معدلات اكمال الدروس في المستويين الابتدائي والثانوي؛
(٨) توزيع المتسربين في مستويي التعليم الابتدائي والثانوي، حسب الجنس؛
(٩) نسبة الإناث المسجلات إلى الذكور المسجلين في مختلف صفوف التعليم الابتدائي والثانوي؛
(١٠) معدلات الإلتحاق الإجمالية في التعليم الابتدائي والثانوي، حسب الجنس؛
(١١) نسب النساء والرجال في مختلف ميادين الدراسة.

٦- مجال السياسة رقم ٦: الصحة

(أ) المشكلة/موضوع الاهتمام: الفوارق بين المرأة والرجل في العمر المتوقع عند الولادة وبالنسبة لفئات عمرية مختارة؛

(ب) الأسباب الكامنة وراء ذلك:

(١) العوامل الاجتماعية والثقافية؛
(٢) الزواج المبكر؛
(٣) ارتفاع مستويات الأمية بين النساء؛
(٤) الفقر؛
(٥) النقص في تأمين الخدمات الصحية للنساء؛
(٦) النقص في تأمين مياه الشرب المأمونة، والنقص في المرافق الصحية؛
(٧) انخفاض مستوى الوعي الصحي بين النساء؛
(٨) العنف ضد المرأة، وضمنه الاغتصاب؛

(٩) اساءة معاملة الأطفال، وضمن ذلك ختان البنات؛
(١٠) عدم تحمل الكثيرين من الرجال للمسؤوليات العائلية.

(ج) النتائج:

(١) الفوارق بين المرأة والرجل في العمر المتوقع عند الولادة وفي مختلف الفئات العمرية؛
(٢) زيادة معدلات وفيات الرضع بين الإناث عما هو عليه بين الذكور؛
(٣) زيادة معدلات الوفيات بين النساء خلال فترة الحمل وعند الوضع؛
(٤) عدد المعرضين لسوء التغذية أكبر بين النساء منه بين الرجال؛
(٥) تزايد اعتماد النساء على الاجهاض السري وغير المأمون؛
(٦) تقنيات التوليد غير المأمونة؛
(٧) ارتفاع معدلات فقر الدم بين الحوامل.

(د) الإحصاءات والمؤشرات:

(١) العمر المتوقع عند الولادة، بالنسبة لأعمار مختارة وحسب الجنس؛
(٢) معدلات وفيات الرضع، حسب الجنس؛
(٣) معدلات وفيات الأطفال الإناث والذكور، بين عمر العام الواحد والاربعة أعوام؛
(٤) معدلات وفيات الأمومة؛
(٥) نسبة وفيات الأمومة الناجمة عن الاجهاض؛
(٦) النسب المئوية لتوزع الفئات الرئيسية لأسباب الوفاة بين النساء والرجال؛
(٧) أعداد ونسب الولادات التي يشرف عليها موظفون مدربون؛
(٨) انتشار فقر الدم بين النساء والرجال المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و٤٩؛
(٩) النسب المئوية لتوزع استخدام موانع الحمل لدى النساء والرجال المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و٤٤ سنة، حسب الطريقة المستخدمة؛
(١٠) متوسط تباعد الولادات بين الزواج والولادة الأولى وبين الولادة الأولى والولادات التالية؛
(١١) أعداد ونسب النساء والرجال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛
(١٢) انتشار تعاطي مواد الادمان بين النساء والرجال البالغة أعمارهم ١٥ عاما وأكثر؛
(١٣) نسب النساء والرجال البالغة أعمارهم ١٥ عاما وأكثر والمعرضين لخطر الممارسات التقليدية؛
(١٤) انتشار الحالة المعروضة تحت (١٣) بين النساء والرجال البالغة أعمارهم ١٥ عاما وأكثر؛
(١٥) النسبة المئوية للنساء بين الأشخاص المشمولين بالحالة المعروضة تحت (١٣)؛
(١٦) متوسط عدد زيارات الأطباء، خلال فترة محددة، للأطفال المتدنية أعمارهم عن ١٥ (ذكورا وإناثا)؛

(١٧) نسبة الأطفال المتدنية أعمارهم عن خمسة والذين يبلغ لديهم الانحراف المعياري عن الوزن المتوسط، بالنسبة للعمر، أقل من -٢، بين السكان المرجعيين المسجلين في المكتب الوطني للإحصاءات الصحية/منظمة الصحة العالمية؛

(١٨) نسبة الأطفال المتدنية أعمارهم عن خمسة والذين يبلغ لديهم الانحراف المعياري عن الوزن المتوسط، بالنسبة للعمر، أقل من -٣ بين السكان المرجعيين المسجلين في المكتب الوطني للإحصاءات الصحية/منظمة الصحة العالمية؛

(١٩) نسبة الأطفال المتدنية أعمارهم عن خمسة والذين يبلغ لديهم الانحراف المعياري عن الوزن المتوسط، بالنسبة لطول القامة، أقل من -٢ بين السكان المرجعيين المسجلين في المكتب الوطني للإحصاءات الصحية/منظمة الصحة العالمية؛

(٢٠) نسبة الأطفال الذين يولدون بوزن يقل عن ٢٥٠٠ غرام (ولادات حية)؛

(٢١) نسبة الأطفال المتدنية أعمارهم عن أربعة أشهر والذين يغذون بحليب الأم وحده؛

(٢٢) نسبة الأطفال المتراوحة أعمارهم بين ٢٠ و٢٣ شهراً والذين يغذون بحليب الأم؛

(٢٣) النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تستطيع الحصول على مياه الشرب المأمونة، والصرف الصحي، ووقود الاضاءة والطبخ، في المجموع وحسب جنس رب الأسرة، وفي المناطق الحضرية والريفية؛

(٢٤) النسبة المئوية للذكور والإناث الذين ترددوا على عيادات الطب النفسي.

باء- مشاريع خطط العمل الوطنية لتطوير برامج وطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي

٩٨- يتضمن هذا القسم قوائم بأنشطة المشاريع اللازم تنفيذها في إطار خطط العمل التي تشملها والتي يضطلع بها في البلدان المشاركة. وتختتم معظم الفروع بجداول زمنية توضح مرحلة التنفيذ ومدة كل نشاط.

١- الجمهورية التونسية

(أ) التنظيم والتطوير:

(١) إعداد تقرير عن ورشة العمل الإقليمية الأولى وتقديمه إلى الرسميين المعنيين طلباً لموافقتهم عليه؛

(٢) إنشاء فريق استشاري لرصد تطوير برامج إحصاءات النوع الاجتماعي؛

(٣) التشاور مع مختلف منتجي البيانات من أجل تقييم توفر البيانات؛

(٤) إنشاء فريق عامل وطني؛

(٥) توزيع استبيان/مسح على مختلف منتجي ومستخدمي البيانات لتقييم الحالة الراهنة لإحصاءات النوع الاجتماعي، واستبانة ثغرات البيانات، وتقييم مستويات مراعاة النوع الاجتماعي؛

(٦) إعداد نتائج الاستبيان كخطوة تحضيرية لتنظيم ورشة عمل وطنية عن التوعية بقضايا النوع الاجتماعي.

الجدول ١- جدول تنفيذ برنامج احصاءات النوع الاجتماعي في الجمهورية التونسية

الأنشطـــة	الأشهـــر																							
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤
إعداد تقرير عن ورشة العمل الإقليمية الأولى	■																							
إنشاء فريق استشاري	■	■																						
إنشاء فريق عامل وطني			■																					
تقييم احصاءات النوع الاجتماعي				■	■																			
تنظيم ورشة عمل وطنية للمستخدمين والمنتجين						■																		
توسيع الفريق العامل الوطني							■																	
تحديد شكل المنشور								■																
تجميع الاحصاءات						■	■	■	■	■	■	■	■	■	■									
تحليل البيانات											■	■	■	■	■	■								
إعداد مسوّدة المنشور																■	■							
تنظيم ورشة العمل الثانية للمستخدمين والمنتجين																		■	■					
تعديل المنشور وفقا لملاحظات المشاركين																				■	■	■		
توزيع المنشور																							■	■
تنظيم دورة تدريبية بشأن احصاءات النوع الاجتماعي	■																							
إقناع الجامعات بإدراج الاحصاءات وقضايـــا النـــوع الاجتماعي في مناهجها التعليمية	■																							

(ب) تجميع الإحصاءات وتحليلها:

(١) تجميع إحصاءات النوع الاجتماعي المنشورة وغير المنشورة؛
(٢) تحليل ونشر البيانات والرسوم التخطيطية المتعلقة بإحصاءات النوع الاجتماعي.

(ج) إنتاج المنشور:

(١) اختيار شكل المنشور؛
(٢) مسودة المنشور؛
(٣) تعديل المنشور استنادا إلى ملاحظات المشاركين.

(د) توزيع المنتجات الإحصائية:

(١) إنتاج المنشور وتوزيعه؛
(٢) الاتصال بإدارات الجامعات التي تعنى بعلم السكان، وعلم الاجتماع، والاقتصاد، والإحصاءات، لإقناعها بإدراج قضايا النوع الاجتماعي في مناهجها التعليمية؛
(٣) تنظيم دورات تدريبية وحلقات دراسية للاختصاصيين.

٢- الأردن

(أ) الإعداد:

(١) إعداد تقرير عن ورشة العمل الإقليمية الأولى وتقديمه إلى الرسميين المعنيين طلبا لموافقتهم عليه؛
(٢) إنشاء فريق عامل وطني لإحصاءات النوع الاجتماعي؛
(٣) إنشاء فريق استشاري؛
(٤) التوصية بإنشاء وحدة لإحصاءات النوع الاجتماعي.

(ب) التدريب:

(١) تدريب الفريق العامل الوطني؛
(٢) اطلاع المتدربين على تجارب البلدان الأخرى؛
(٣) تدريب النساء والرجال العاملين في وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي؛
(٤) رصد ميزانية للمشروع؛
(٥) عقد اجتماع للمانحين المحتملين؛
(٦) تنظيم ورشة عمل وطنية لمستخدمي ومنتجي البيانات.

(ج) تجميع الإحصاءات وتحليلها:

(١) تحديد البيانات والإحصاءات اللازمة؛
(٢) تجميع البيانات المتوفرة؛

الجدول ٢- الجدول الزمني لتنفيذ برنامج احصاءات النوع الاجتماعي في الأردن

الأنشطة	الأشهر																							
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤
إعداد تقرير عن ورشة العمل الإقليمية الأولى	■																							
إنشاء فريق عامل وطني لاحصاءات النوع الاجتماعي		■	■																					
إنشاء لجنة استشارية			■																					
التوصية بانشاء وحدة لاحصاءات النوع الاجتماعي				■	■	■	■																	
تدريب الفريق العامل الوطني					■																			
النظر في تجارب البلدان الأخرى						■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■						
تدريب اختصاصيي وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي						■	■	■	■															
رصد ميزانية للمشروع				■																				
تنظيم اجتماع للمانحين المحتملين				■	■	■	■	■	■	■	■													
تنظيم ورشة عمل للمستخدمين والمنتجين						■																		
تحديد البيانات والاحصاءات المطلوبة						■	■																	
جمع البيانات من المصادر المتوفرة (ثلاث جولات)						■	■	■	■	■	■	■	■											
تحديد ثغرات البيانات											■	■												
تصميم استراتيجية لجمع البيانات											■	■	■	■	■	■								
تنسيق الجهود مع سائر المنظمات المعنية													■	■	■	■	■							
النظر في المسوح المتوفرة													■	■	■	■								
حساب المؤشرات الاحصائية وتحليل البيانات											■	■	■	■	■									
تصميم شكل المنشور الوطني														■	■	■								
صياغة المنشور وطبعه														■	■	■								
تزويد الإسكوا بنسخ من المنشور															■	■	■							
تقديم المنشور إلى ورشة العمل الوطنية																■	■	■						
تعديل المنشور استنادا إلى ملاحظات المشاركين																	■	■	■	■				
تقديم المنشور إلى ورشة العمل الإقليمية الثانية																					■			
توزيع المنشور	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■	■		■	■	■

(٣) تحديد ثغرات البيانات؛

(٤) تصميم استراتيجية لتقوية التعاون بين مختلف الوحدات الإحصائية توخيا لتعزيز إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي؛

(٥) النظر في الإحصاءات المتوفرة؛

(٦) تقييم حالة إحصاءات النوع الاجتماعي على صعيد البلدان؛

(٧) تحديد قياسات الإحصاءات؛

(٨) تحليل البيانات.

(د) إنتاج وتوزيع المنشور:

(١) تصميم شكل إحصاءات النوع الاجتماعي الوطنية؛
(٢) طبع مسودة المنشور وإدراج الرسوم التخطيطية؛
(٣) تزويد الإسكوا بنسخة من مسودة المنشور؛
(٤) تنظيم ورشة عمل وطنية والحصول على توصيات؛
(٥) تنقيح المنشور استنادا إلى التوصيات؛
(٦) عقد ورشة عمل إقليمية والحصول على توصيات؛
(٧) إعداد وطبع صيغة نهائية للمنشور؛
(٨) توزيع المنشور على جهات الاتصال.

٣- لبنان

(أ) الهدف: المؤالفة بين تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي والمتطلبات الاجتماعية-الاقتصادية.

(ب) مؤسسات المشروع:

(١) إنشاء وحدة تمثل، حصرا، مستخدمي ومنتجي البيانات في القطاعين العام والخاص على السواء، وتضطلع بالمسؤولية عن رصد وتصميم الخطط اللازمة لبرنامج إحصاءات النوع الاجتماعي؛

(٢) إنشاء فريق فني لتنفيذ مختلف أنشطة البرنامج.

(ج) الأنشطة:

(١) إعداد قائمة بقضايا النوع الاجتماعي وما يرتبط بها من مؤشرات إحصائية، مرتبة حسب إلحاح الحاجة؛

(٢) تقييم توفر البيانات في المجالات المتصلة بالسكان، والاقتصاد، والقضايا الاجتماعية، ويمكن الحصول عليها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والمؤسسات الدولية، والقطاع الخاص؛

(٣) جمع وتحليل البيانات المتوفرة: الحصول على المعلومات اللازمة للعروض المتصلة بإحصاءات النوع الاجتماعي؛

(٤) تحسين مستوى البيانات المتوفرة بحيث يصبح بالامكان استخدامها في التحاليل، والعروض، وصياغة المؤشرات اللازمة؛

(٥) استشارة مستخدمي ومنتجي البيانات بغية وضع خطة تطوير شاملة؛ وينبغي ادراج النوع الاجتماعي ضمن كل الميادين؛

(٦) إعداد منشور أولي يستند إلى البيانات المتوفرة ويمكن ان يستعين به المستخدمون والمنتجون في المناقشات المتعلقة بإحصاءات النوع الاجتماعي؛

(٧) توزيع المنشور؛

(٨) تنظيم ورشات عمل لموظفي الدولة فقط، بغية توضيح المفاهيم والأهداف الرئيسية المرتبطة بإحصاءات النوع الاجتماعي؛

(٩) الاضطلاع بأعمال ميدانية تستهدف التغلب على المشاكل المتصلة بثغرات إحصاءات وبيانات النوع الاجتماعي؛

(١٠) إنشاء قاعدة بيانات متعددة الأبعاد تتضمن ما يلي:

أ- معلومات عن الاقتصاد، والصحة، والتعليم، وغير ذلك من المواضيع؛

ب- معلومات عن المؤسسات والمنظمات والباحثين، مصنفة حسب مجال الاهتمام ومجال التخصص؛

ج- مسردا لقاعدة البيانات يضم قوائم بالباحثين، والدراسات، والأعمال الأخرى، ومراجع تتصل بالتطوير في المجالات المرتبطة بقضايا النوع الاجتماعي.

(١١) إتاحة الدراسات والبيانات لكي تستخدم في المشاريع[٤].

٤- الجمهورية العربية السورية

(أ) إطار المشروع: توسيع برنامج الجمهورية العربية السورية الوطني لإحصاءات النوع الاجتماعي، الذي سينفذ بالتعاون مع وكالات مختلفة تابعة للأمم المتحدة وسيدوم تنفيذه حتى عام ٢٠٠٥، بغية مواصلة المساهمة فيما يلي:

(١) السياسات والاستراتيجيات السكانية؛

(٢) السياسات الترويجية للبرنامج؛

(٣) السياسات الأخرى المتصلة بتنظيم الاسرة، والصحة الانجابية، والاعلام، والتعليم والاتصال.

(ب) الأهداف:

(١) جعل إحصاءات النوع الاجتماعي عنصرا أساسيا في النظام الإحصائي القائم في الجمهورية العربية السورية، وخصوصا فيما يتعلق بالمواضيع التالية:

---

(٤) لم يقدم جدول زمني لتنفيذ برنامج احصاءات النوع الاجتماعي في لبنان.

أ- الحياة العائلية؛
ب- نوعية المعيشة؛
ج- التعليم؛
د- الصحة؛
هـ- الحياة العامة.

(٢) تحديد إحصاءات النوع الاجتماعي اللازمة وما يتصل بها من مؤشرات في مختلف الميادين؛

(٣) تقييم النوع الاجتماعي في ارتباطه بالإحصاءات الوطنية المتوفرة وتحديد الثغرات؛

(٤) جعل البيانات المتعلقة بإحصاءات النوع الاجتماعي سهلة الفهم؛

(٥) الاضطلاع، بانتظام، بتصميم استراتيجيات وأنشطة تستهدف تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي.

(ج) خطة العمل وتنظيمه:

(١) إنشاء فريق استشاري بقيادة رئيس المكتب المركزي للاحصاء، يضم مستخدمين ومنتجين مختلفين لإحصاءات النوع الاجتماعي وسيضطلع هذا الفريق بمسؤولية الاشراف على ما يلي:

أ- تنفيذ خطة العمل وتحديد الإحصاءات والمؤشرات اللازمة؛
ب- عمل الفريق الفني؛
ج- عملية جمع الأموال.

(٢) إنشاء فريق فني يتألف من خبراء وتقنوقراطيين من هيئات مختلفة مثل المكتب المركزي للاحصاء، وهيئة تخطيط الدولة، ووزارة الصحة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ومنظمات غير حكومية مختارة.

(د) الأنشطة:

(١) الاضطلاع بالأنشطة التحضيرية؛

(٢) صياغة خطة عمل؛

(٣) مسودة اقتراح مشروع؛

(٤) تجميع بيانات من مختلف الوحدات الإحصائية وتحديد المؤشرات المرتبطة بها واللازمة لمستخدمي البيانات؛

(٥) تحليل الإحصاءات وتصميم الرسوم التخطيطية استعدادا لإنتاج مسودة المنشور؛

(٦) عرض الإحصاءات بواسطة تقارير ومنشورات وحلقات دراسية من أجل مختلف طبقات مستخدمي البيانات.

(هـ) إنتاج المنشور وتوزيعه:

(١) إنتاج وإصدار المنشور؛
(٢) توزيع المنشور بين مستخدمي ومنتجي إحصاءات النوع الاجتماعي.

(و) التقييم والتقدير:

(١) تقييم البيانات المتوفرة وتحديد ثغرات البيانات؛
(٢) إعداد مسح/تقرير عن نقص البيانات[٥].

٥- اليمن

(أ) المرحلة الأولى: إنشاء الإطارات المؤسسية والقانونية:

(١) إنشاء وحدة لإحصاءات النوع الاجتماعي؛
(٢) إنشاء لجنة استشارية، او لجنة توجيهية، للمشروع؛
(٣) إنشاء فريق عامل وطني.

(ب) المرحلة الثانية: جمع الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي:

(١) تحديد قضايا النوع الاجتماعي؛
(٢) تجميع الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي؛
(٣) تحديد مصادر البيانات؛
(٤) حساب المؤشرات؛
(٥) تحليل بيانات الإحصاءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي؛
(٦) ترتيب البيانات في شكل صالح للعرض؛
(٧) تأمين خدمات مستشار متخصص عامل في الأمم المتحدة لتقييم بيانات النوع الاجتماعي المجموعة؛
(٨) تأمين خدمات مستشار متخصص عامل في الأمم المتحدة لإعداد خطة لإنتاج المنشور؛
(٩) إعداد المسودة الأولية للمنشور (كتاب أو كتيب).

(د) المرحلة الثالثة: الأنشطة المرتبطة بورشة العمل:

(١) تنظيم ورشة عمل لمستخدمي ومنتجي البيانات؛
(٢) تقييم المنشور في ورشة العمل؛

---

(٥) لم يقدم جدول زمني لتنفيذ برنامج إحصاءات النوع الاجتماعي في الجمهورية العربية السورية.

الجدول ٣- جدول تنفيذ برنامج احصاءات النوع الاجتماعي في اليمن

الأنشطة	الأشهر																							
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤
إنشاء وحدة لاحصاءات النوع الاجتماعي																								
إنشاء لجنة استشارية																								
إنشاء فريق عامل وطني																								
تحديد مصادر البيانات																								
تحديد قضايا النوع الاجتماعي																								
تجميع الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي																								
حساب المؤشرات																								
تحليل البيانات																								
عرض البيانات																								
تعيين مستشار عامل في الأمم المتحدة معني باحصاءات النوع الاجتماعي																								
اختيار مستشار عامل في الأمم المتحدة لوضع خطة لانتاج المنشور																								
تحديد ثغرات البيانات في احصاءات النوع الاجتماعي																								
استشارة خبراء معنيين بالنوع الاجتماعي																								
وضع مسودة الكتاب/الكتيب																								
اختيار شكل للمنشور																								
عرض الجداول والرسوم التخطيطية والرسوم البيانية السهلة الفهم																								
إعداد صيغة نهائية للمنشور																								
طبع وتوزيع المنشور																								
ترجمة المنشور إلى الانكليزية																								
النظر في الصعوبات والعراقيل																								
مواصلة إنتاج البيانات																								

(هـ) المرحلة الرابعة: إنتاج المنشور:

(١) تصميم شكل المنشور ورسومه التخطيطية؛
(٢) إعداد رسوم تخطيطية ورسوم بيانية وجداول تنقل المعلومات بوضوح؛
(٣) إعداد المسودة النهائية للمنشور وطبعه؛
(٤) توزيع المنشور؛
(٥) ترجمة المنشور إلى الانكليزية؛
(٦) النظر في المشاكل المواجهة في إعداد المنشور.

(و) المرحلة الخامسة: التقييم والتقدير:

(١) تحديد ثغرات البيانات التي تؤثر في إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي؛
(٢) إتباع المبادئ التوجيهية التي يحددها خبراء النوع الاجتماعي في استكشاف امكانات سد ثغرات البيانات؛
(٣) مواصلة إنتاج البيانات حتى المرحلة التالية من تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي، توخيا لضمان استمرار العمل.

٦- مصر

(أ) الأهداف: البدء ببرنامج يستهدف تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي. وبالترابط مع هذا الهدف، ينبغي النظر فيما يلي:

(١) إحصاءات النوع الاجتماعي هي ميدان حديث نسبيا، أي ان امكانات المساهمة في تطوير سياسات النوع الاجتماعي الرامية إلى تضييق ثغرات النوع الاجتماعي وتقليل التحيزات لم تتحقق بعد؛
(٢) تتباين البلدان والمناطق المختلفة في المفاهيم والتعاريف الإحصائية وفي عرض البيانات؛
(٣) ساهمت الانقطاعات التي تطرأ على جمع البيانات في إحداث ثغرات في البيانات.

(ب) المؤسسات:

(١) إنشاء لجنة توجيهية يرأسها رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وتضم الأعضاء التاليين:

أ- ممثلين اثنين عن معهد التخطيط القومي؛
ب- ممثلا واحدا عن المجلس القومي للطفولة والأمومة؛
ج- ممثلا واحدا عن وزارة التربية والتعليم؛
د- ممثلا واحدا عن وزارة الصحة والسكان؛
هـ- ممثلا واحدا عن وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية؛
و- ممثلين اثنين عن وزارة التعليم العالي؛
ز- ممثلا واحدا عن وزارة الإعلام.

(٢) إنشاء فريق عامل وطني مسؤول عن جمع البيانات اللازمة وتحليل ونشر إحصـــاءات النوع الاجتماعي؛ ويكون الفريق العامل مؤلفا من الأعضاء التاليين:

أ- ممثلين عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بصفتهم منتجين للبيانات؛
ب- ممثلين عن معهد التخطيط القومي بصفتهم مستخدمين للبيانات.

(ج) الأنشطة:

(١) العمل التحضيري:

أ- إعداد تقرير عن ورشة العمل الإقليمية الأولى؛
ب- إنشاء لجنة توجيهية؛
ج- إنشاء فريق عامل وطني.

(٢) مرحلة الدراسة:

أ- إطلاع أعضاء الفريق العامل على تجارب البلدان الأخرى؛
ب- رصد ميزانية للمشروع؛
ج- تنظيم ورشة العمل الوطنية الأولى لتحديد البيانات اللازمة وما يتصل بها مـــن مؤشرات.

(٣) تجميع البيانات وتقييمها:

أ- تجميع البيانات؛
ب- تحديد الثغرات؛
ج- تحديد قياسات المؤشرات؛
د- تحليل البيانات.

(د) إنتاج المنشور وتوزيعه:

(١) إعداد البيانات وتنظيم الشكل؛
(٢) صياغة المنشور؛
(٣) تنقيح المنشور؛
(٤) تنظيم ورشة عمل وطنية ثانية لتقييم مسودة المنشور؛
(٥) تعديل المنشور استنادا إلى توصيات ورشة العمل؛
(٦) إنتاج صيغة نهائية من المنشور؛
(٧) ترجمة المنشور إلى الانكليزية؛
(٨) توزيع المنشور.

الجدول ٤- الجدول الزمني لتنفيذ برنامج احصاءات النوع الاجتماعي في مصر

الأنشطـــة	الأشهـــر																							
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤
إعداد تقرير عن ورشة العمل الإقليمية الأولى	■																							
إنشاء لجنة توجيهية	■																							
إنشاء فريق عامل وطني	■																							
تقييم تجارب البلدان الأخرى		■	■																					
رصد ميزانية للمشروع				■																				
تنظيم ورشة العمـــل الوطنيـــة الأولـــى للمســـتخدمين والمنتجين				■																				
جمع البيانات					■	■	■	■	■	■														
تحديد ثغرات البيانات							■	■	■	■														
حساب المؤشرات وتحليل البيانات										■	■													
تصميم المنشورات											■													
صياغة المنشور												■	■	■										
النظر في المنشور															■	■								
تنظيم ورشة العمل الوطنية الثانية																	■							
إنتاج صيغة نهائية من المنشور																		■	■					
طبع المنشور وتوزيعه																			■	■	■			
ترجمة المنشور إلى الإنكليزية																					■	■	■	■

٧- فلسطين

٩٩- ينفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في الوقت الحاضر، مشروعا منفصلا غايته تطوير برنامجه الإحصائي الوطني، ويموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، ويتوقع له ان يستغرق سنة ونصف السنة. وخلال العرض الذي قدمته ممثلة فلسطين في ورشة العمل، لاحظت ان قسما كبيرا من المشروع نفذ بالفعل.

(أ) الهدف رقم ١: تعزيز القدرات الوطنية لإنتاج ونشر إحصاءات وطنية بشأن النوع الاجتماعي في فلسطين، وبالدرجة الأولى من خلال إنشاء وحدة لإحصاءات النوع الاجتماعي ضمن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وستركز الأنشطة المختلفة التي سيضطلع بها لتحقيق هذا الهدف على ما يلي:

(١) تنسيق جهود الوحدة الجديدة مع جهود مختلف فروع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والتشديد على الحاجة إلى النزاهة في جمع البيانات وتحليل الناتج الإحصائي؛

(٢) الاستمرار في التنسيق مع مستخدمي البيانات من خلال تنظيم دورات دراسية وورشات عمل، والتثبت من ان النواتج المحققة تستجيب لاحتياجاتهم؛

(٣) إنشاء قاعدة بيانات بشأن المرأة والرجل وعرض البيانات ذات الصلة بهذا الموضوع في كتيبات إحصائية استعدادا لإنشاء كتاب إحصائي شامل؛

(٤) التثبت من ان البيانات المتوفرة تكفي لتلبية الطلب. وينبغي استخدام هذه البيانات لإعداد تقرير شامل يتخذ اساسا للتداول بين رسميي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومستخدمي البيانات؛

(٥) تزويد المؤسسات المعنية بإحصاءات عن النوع الاجتماعي تتصل بمختلف الميادين؛

(٦) تزويد المنظمات الدولية ببيانات عن المرأة الفلسطينية؛

(٧) إقامة روابط مع مختلف مستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي؛

(٨) تجميع وتحليل إحصاءات النوع الاجتماعي من أجل تغطية القضايا الجديدة.

(ب) الهدف رقم ٢: إنتاج منشورات إحصائية متخصصة لصانعي السياسات والمخططين بغية زيادة وعيهم لأهمية إحصاءات النوع الاجتماعي، وستتضمن الأنشطة ذات الصلة بهذا الامر ما يلي:

(١) التنسيق مع المستخدمين لتحديد المجالات التي تتصل بإحصاءات النوع الاجتماعي؛

(٢) تنظيم ورشة عمل للمستخدمين والمنتجين حول الإحصاءات الاجتماعية، لتسهيل التداول في مختلف المشاكل؛ وينبغي تجميع قائمة بالقضايا ثم، في وقت لاحق، عرض البيانات والمؤشرات ذات الصلة في منشور إحصائي؛

(٣) إنشاء لجنة استشارية للإشراف على تحضير منشور إحصائي متخصص؛

(٤) صياغة خطة لإنتاج المنشور؛

(٥) تحديد مصادر البيانات ضمن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتجميع البيانات والمؤشرات اللازمة؛

(٦) إعداد مسودة منشور إحصائي يوزع على المستخدمين طلبا لتعليقاتهم وتوصياتهم، ثم ادخال التغييرات اللازمة في الطبعة النهائية للمنشور؛

(٧) توزيع المنشور على المستخدمين وعلى وسائل الإعلام، وتنظيم دورة دراسية.

(ج) الهدف رقم ٣: تأمين تدريب متخصص لموظفي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي؛ وسيولى اهتمام خاص لتعليمهم كيفية إنتاج منشور عن إحصاءات النوع الاجتماعي. وستتضمن الأنشطة ذات الصلة بهذا الأمر ما يلي:

(١) تدريب مجموعات من رجال ونساء الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على إنتاج المنشورات الإحصائية؛

(٢) تأمين التدريب الأساسي في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي لفروع وشعب كاملة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛

(٣) إحاطة موظفي إحصاءات النوع الاجتماعي علما بالمفاهيم الأساسية، من خلال تزويدهم بمزيد من التدريب المتخصص (هذا البرنامج يشمل زيارة مكتب الاحصاء السويدي)؛

(٤) تزويد موظفي الاحصاء بمعلومات عن المفاهيم والأساليب الأساسية المرتبطة بجمع وعرض بيانات إحصاءات النوع الاجتماعي.

المرفق الأول

قائمة بأسماء المشاركين

ألف- الدول العربية

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد فتحي النسور
اختصاصي في علم السكان/باحث
دائرة الإحصاءات العامة
ص.ب.: ٢٠١٥
عمان
هاتف: ٨٤٢١٧١ (٦-٩٦٢)
فاكس: ٨٣٣٥١٨ (٦-٩٦٢)

السيدة اخلاص عرنكي
اختصاصية في علم السكان
دائرة الإحصاءات العامة
ص.ب.: ٢٠١٥
عمان
هاتف: ٨٤٢١٧١ (٦-٩٦٢)
فاكس: ٨٣٣٥١٨ (٦-٩٦٢)

السيدة ايمان النمري
رئيسة إدارة الأبحاث والدراسات
مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة
معهد الملكة زين الشرف التنموي
عمان
هاتف: ٨٧٢٤٣١ (٦-٩٦٢)
فاكس: ٨٧٢٤٣٥ (٦-٩٦٢)

السيد محمد العربي
استاذ مساعد
قسم الدراسات السكانية
جامعة الأردن
عمان
هاتف: ٨٤٣٥٥٥ (٦-٩٦٢)

الجمهورية التونسية

السيد محمود دريرة
مسؤول الإحصاءات السكانية والاجتماعية
المعهد الوطني للاحصاء
تونس، الجمهورية التونسية
هاتف: ٨٤٦٢٤٨
فاكس: ٧٩٢٥٥٩

السيد عبد الحميد بن مراد
المعهد الوطني للاحصاء
تونس، الجمهورية التونسية
هاتف: ٧٨٢٥٨٠
فاكس: ٧٩٢٥٥٩

السيدة سهام النجار
مركز البحوث والدراسات والتوثيق
والاعلام حول المرأة (الكريديف)
تونس، الجمهورية التونسية
هاتف: ٨٨٥٣٢٢ (١-٢١٦)
فاكس: ٨٨٧٤٣٦ (١-٢١٦)

السيدة ليلى بن علي
وزارة شؤون المرأة والأسرة
تونس، الجمهورية التونسية
هاتف: ٧٨٦٥٣٦
فاكس: ٧٨٦١٨١

السيد عماد المليتي
مركز الدراسات والبحوث والتوثيق
والاعلام حول المرأة (الكريديف)
تونس، الجمهورية التونسية
هاتف: ٨٨٥٣٢٢ (١-٢١٦)
فاكس: ٨٨٧٤٣٦ (١-٢١٦)

الجمهورية التونسية (تابع)

السيد حمدي الجسري
رئيس ادارة
المعهد الوطني للاحصاء
تونس، الجمهورية التونسية
فاكس: ٧٩٢٥٥٩

السيد كمال الدجبي
اختصاصي في الإحصاءات والمعلوماتية
مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام
حول المرأة (كريديف)
تونس، الجمهورية التونسية
هاتف: ٨٨٥٣٢٢ (١-٢١٦)
فاكس: ٨٨٧٤٣٦ (١-٢١٦)

السيد صلاح الدين الكودي
مهندس مساعد
المعهد الوطني للاحصاء
تونس، الجمهورية التونسية
هاتف: ٨٤٦٢٤٨
فاكس: ٧٩٢٥٥٩

السيد سنيم عبدالله
باحث
مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام
حول المرأة (كريديف)
تونس، الجمهورية التونسية
هاتف: ٨٨٥٣٢٢ (١-٢١٦)
فاكس: ٨٨٧٤٣٦ (١-٢١٦)

السيد زياد المنوبي
اختصاصي في الإحصاءات والمعلوماتية
مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام
حول المرأة (كريديف)
تونس، الجمهورية التونسية
هاتف: ٨٨٥٣٢٢ (١-٢١٦)
فاكس: ٨٨٧٤٣٦ (١-٢١٦)

الجزائر

السيد داوود بلقاسمي
مسؤول عن تصميم قواعد البيانات
المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط
الجزائر
هاتف: ٥٤٣٠٨٦ (٠٢)
فاكس: ٥٤٢١٤٩ (٠٢)

السيدة ناديا عطعوط
رئيسة، دراسات السكان والتنمية
المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط
الجزائر
هاتف: ٥٤٣٠٨٦ (٠٢)
فاكس: ٥٤٢١٤٩ (٠٢)

الجمهورية العربية السورية

السيدة سمية سعد الدين
رئاسة مجلس الوزراء
المكتب المركزي للاحصاء
ص.ب.: ٢٣١٧، دمشق
الجمهورية العربية السورية
هاتف: ٣٣٣٥٨٣٠ (١١-٩٦٣)
فاكس: ٣٣٢٢٢٩٢ (١١-٩٦٣)

السيد عبد الحميد راجح
رئاسة مجلس الوزراء
المكتب المركزي للاحصاء
ص.ب.: ٢٣١٧، دمشق
الجمهورية العربية السورية
هاتف: ٣٣٣٥٨٣٠ (١١-٩٦٣)
فاكس: ٣٣٢٢٢٩٢ (١١-٩٦٣)

السيدة نهى حنا
مديرة تخطيط القوى العاملة والسكان
هيئة تخطيط الدولة
الجمهورية العربية السورية
هاتف: ٢٢١٨٨٥٣ (١١-٩٦٣)

الجمهورية العربية السورية (تابع)

السيدة نجاة بركات
رئيسة المكتب الاداري
الاتحاد النسائي العام - فرع اللاذقية
الجمهورية العربية السورية
هاتف: ٢٣٣٥٢٥ (١١-٩٦٣)

فلسطين

السيدة سناء محمد سعيد العاصي
مديرة برنامج إحصاءات المرأة والرجل
ص.ب.: ١٦٤٧، رام الله
الضفة الغربية - فلسطين
هاتف: ٩٩٨٦٣٤٠ (٢-٩٧٢)
فاكس: ٩٩٨٦٣٤٣ (٢-٩٧٢)
البريد الإلكتروني: SANA@PNA.ORG

الجمهورية اللبنانية

السيد مروان حوري
المدير الفني، قاعدة بيانات مسح السكان والمساكن
وزارة الشؤون الاجتماعية
بناية ستاركو
بيروت
هاتف: ٨٧٨٨٧٧ (٠٣)

السيدة فاديا كيوان
استاذة جامعية وباحثة
اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
بيروت
هاتف: ٤٤٧٣٢٩ (٠١)
فاكس: ٦٠١١٠٩ (٠١)

السيدة سلوى بعاصيري
اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
بيروت
هاتف: ٧٣٩٥٠٦ (١-٩٦١)
فاكس: ٧٣٩٤٤٧ (١-٩٦١)

جمهورية مصر العربية

السيد مصطفى محمد سالم جعفر
المشرف العام على قطاع الاحصاء
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
ص.ب.: ٢٠٨٦، طريق صلاح سالم، مدينة نصر
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٤٠٢١٧٩٩ (٢-٢٠)
فاكس: ٤٠٢٤٠٩٩ (٢-٢٠)

السيدة بثينة محمود الديب
المديرة العامة لبحوث المرأة والطفل
مركز الأبحاث والدراسات السكانية
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء
ص.ب.: ٢٠٨٦، طريق صلاح سالم، مدينة نصر
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٤٠٢١٧٩٩ (٢-٢٠)
فاكس: ٤٠٢٤٠٩٩ (٢-٢٠)

السيدة عزة سليمان
منسقة وحدة سياسات نوع الجنس والتخطيط
معهد التخطيط القومي
ص.ب.: ١١٧٦٥، مدينة نصر
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٦٢٩٢٤٧ (٢-٢٠)
فاكس: ٢٦٣٤٧٤٧ (٢-٢٠)

السيدة محاسن مصطفى
مديرة مشروع المنظمات غير الحكومية
معهد التخطيط القومي
ص.ب.: ١١٧٦٥، مدينة نصر
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٦٢٩٢٤٧ (٢-٢٠)
فاكس: ٢٦٣٤٧٤٧ (٢-٢٠)

الجمهورية اليمنية

السيد سالم فرج باخبازي
مدير عام الإحصاءات السكانية والاجتماعية
قسم الاجتماع
الجهاز المركزي للاحصاء
ص.ب.: ١٣٤٤٣
صنعاء، الجمهورية اليمنية
هاتف: ٢٥٠٦١٧ (١-٩٦٧)
فاكس: ٢٥٠١٠١، ٢٥٠١٠٨ (١-٩٦٧)

الجمهورية اليمنية (تابع)

السيدة تهاني الخيبة
مسؤولة إحصاءات المرأة والطفل
الإدارة العامة للإحصاءات السكانية
الجهاز المركزي للإحصاء
ص.ب.: ١٣٤٤٣
صنعاء، الجمهورية اليمنية
هاتف: ٢٥٠٦٦٤، ٢٥٠٦١٨ (٩٦٧-١)
فاكس: ٢٥٠١٠١ (٩٦٧-١)

السيدة فاطمة مشهور أحمد
إحصاءات المرأة والطفل
وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية
صنعاء، الجمهورية اليمنية
هاتف: ٢٦٢٨٠٠ (٩٦٧-١)
فاكس: ٢٦٢٨٠٦ (٩٦٧-١)

السيدة خديجة ردمان محمد غانم
الاشراف على ثقافة الطفل والنشاط الاجتماعي للمرأة
صنعاء، الجمهورية اليمنية
هاتف: ٢٠٩٧٦٠، ٢٠٠٤٧٨ (٩٦٧-١)
فاكس: ٢٠٩٧٦٠، ٢٠٠٤٨٠ (٩٦٧-١)

باء- منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإقليمية والدولية

United Nations Statistics Division (New York)
شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة (نيويورك)

Grace Bediako
Technical Adviser
Social and Housing Statistics Section
United Nations Statistics Division
New York, 10017, United Sates
Tel.: 212-963-7771
Fax.: 212-963-1940
E-mail: bediako@un.org

United Nations Children's Fund (UNICEF)
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

Jane Haile
Deputy Regional Director
UNICEF, Regional Office for the Middle East and North Africa
P.O. Box 811721
Amman 11181
Jordan
Tel.: 962-6-629603/629612
Fax.: 962-6-640049/610570
E-mail: jhaile@amman.gn.apc.org

Dairo Loda
Senior Planning Officer
UNICEF, Beirut Office
P.O. Box 5902
Beirut
Tel.: 96-11-368490/368539/368920
Fax.: 96-11-372401
E-mail: beirut@unicef.org

International Development Research Centre (IDRC), Canada
مركز بحوث التنمية الدولية (كندا)

Anwar Islam
Health Sociologist
Health Sciences Division, IDRC
P.O. Box 8500
Ottawa, Canada, KIG 3H9
Tel.: 613-236-6163
Fax.: 613-567-7748

Sean Drain
Executive Director, Winnipeg Health and Social Services
Ottawa, Canada

جيم- المنظمون

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيد لبيب عبد النور
رئيس شعبة الاحصاء
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
ص.ب.: ٨٥٧٦-١١
بيروت
هاتف: ٩٨١٣٠١ (١-٩٦١)
فاكس: ٩٨١٥١٠ (١-٩٦١)

السيد أحمد حسين
إحصائي أول
المنسق الإقليمي للمشروع
شعبة الاحصاء
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
ص.ب.: ٨٥٧٦-١١
بيروت
هاتف: ٩٨١٣٠١ (١-٩٦١)
فاكس: ٩٨١٥١٠ (١-٩٦١)
البريد الإلكتروني: hussein@un.org

السيدة بتول شكوري
إحصائية
شعبة الاحصاء
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
ص.ب.: ٨٥٧٦-١١
بيروت
هاتف: ٩٨١٣٠١ (١-٩٦١)
فاكس: ٩٨١٥١٠ (١-٩٦١)

السيد عماد عمر
باحث مساعد
شعبة الاحصاء
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
ص.ب.: ٨٥٧٦-١١
بيروت
هاتف: ٩٨١٣٠١ (١-٩٦١)
فاكس: ٩٨١٥١٠ (١-٩٦١)

مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر)

السيدة نعيمة بن عائشة
مديرة المركز
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر)
٤٤، نهج بولونيا، العمران ١٠٠٥
تونس - الجمهورية التونسية
هاتف: ٥٧١٩٤٥ (١-٢١٦)
فاكس: ٥٧٤٦٢٧ (١-٢١٦)

السيدة فايزة بن حديد
مديرة وحدة التدريب
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر)
٤٤، نهج بولونيا، العمران ١٠٠٥
تونس - الجمهورية التونسية
هاتف: ٥٧١٩٤٥ (١-٢١٦)
فاكس: ٥٧٤٦٢٧ (١-٢١٦)

السيد محمد خلادي
مسؤول شبكات الاتصال، قواعد البيانات والمعلومات
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر)
٤٤، نهج بولونيا، العمران ١٠٠٥
تونس - الجمهورية التونسية
هاتف: ٥٧١٩٤٥ (١-٢١٦)
فاكس: ٥٧٤٦٢٧ (١-٢١٦)

السيدة ماري عوض
باحث مساعد
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر)
٤٤، نهج بولونيا، العمران ١٠٠٥
تونس - الجمهورية التونسية
هاتف: ٥٧١٩٤٥ (١-٢١٦)
فاكس: ٥٧٤٦٢٧ (١-٢١٦)

المرفق الثاني

تنظيم الأعمال

الأحد ٨ حزيران/يونيو ١٩٩٧

١٧ر٠٠ - ١٩ر٠٠	التسجيل.

الاثنين ٩ حزيران/يونيو ١٩٩٧

٨ر٠٠ - ٩ر٠٠	التسجيل (تابع).
٩ر٠٠ - ١٠ر٠٠	حفل الافتتاح.
١٠ر٠٠ - ١٠ر٣٠	استراحة.
١٠ر٣٠ - ١١ر٣٠	تعارف وتوجيه: عرض البرنامج ومعلومات عن ورشة العمل، والتعريف بالمشاركين وذوي الاختصاص.

الجلسة الأولى: قضايا النوع الاجتماعي والتنمية

(القراءة المقترحة(*): الدليل، الفصل ٢؛ *engendering statistics*، الفصل ٢)

١١ر٤٥ - ١٢ر٣٠	عرض حول قضايا النوع الاجتماعي.
١٢ر٣٠ - ١٣ر٠٠	القضايا الوطنية للنوع الاجتماعي.
١٣ر٠٠ - ١٤ر٣٠	غداء.
١٤ر٣٠ - ١٥ر٣٠	الفريق العامل ١، الجزء ألف.
١٥ر٣٠ - ١٦ر٢٠	جلسة عامة: عرض ومناقشة عمل الفريق.
١٦ر٢٠ - ١٦ر٤٥	استراحة.
١٦ر٤٥ - ١٧ر٣٠	الفريق العامل ١، الجزء باء.

(*) تتضمن النصوص المرجعية الخاصة بورشة العمل منشورين تدريبيين: (١) الأمم المتحدة، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، شعبة الإحصاء، دليل لانتاج تقارير إحصائية وطنية عن المرأة والرجل، إحصاءات ومؤشرات اجتماعية، السلسلة كاف، الرقم ١٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.XVII...)؛ (٢) Birgitta Hedman and others, *Engendering Statistics: a Tool for Change* (Sweden, Statistics Sweden, 1996), (ISBN No. 91-618-0859-8).

الثلاثاء ١٠ حزيران/يونيو ١٩٩٧

٨ر٤٥ - ٩ر٣٠ جلسة عامة: عرض ومناقشة عمل الفريق.

الجلسة الثانية: الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي
(القراءة المقترحة: الدليل، الفصلان ٢ و٣؛ *engendering statistics*، الفصلان ١ و٣)

٩ر٣٠ - ١٠ر٣٠ جلسة عامة: عرض حول الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي.

١٠ر٤٥ - ١١ر٠٠ استراحة.

١١ر٠٠ - ١٢ر٠٠ الفريق العامل ٢، الجزء ألف.

١٢ر٠٠ - ١٣ر٠٠ جلسة عامة: عرض ومناقشة عمل الفريق.

١٣ر٠٠ - ١٤ر٣٠ غداء.

١٤ر٣٠ - ١٥ر٣٠ زيارة إلى مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (كريديف).

الأربعاء ١١ حزيران/يونيو ١٩٩٧

الجلسة الثالثة: مدى تيسر البيانات ونوعيتها
(القراءة المقترحة: الدليل، الفصلان ٢ و٣؛ *engendering statistics*، الفصل ٤)

٨ر٤٥ - ١٠ر٣٠ الفريق العامل ٢، الجزء باء.

١٠ر٣٠ - ١١ر٠٠ استراحة.

١١ر٠٠ - ١٢ر٠٠ جلسة عامة: عرض ومناقشة عمل الفريق.

١٢ر٠٠ - ١٣ر٠٠ جلسة عامة: عرض حول مدى تيسر البيانات ونوعيتها.

١٣ر٠٠ - ١٤ر٣٠ غداء.

١٤ر٣٠ - ١٥ر١٦ جلسة عامة: مناقشة حول تقييم مدى تيسر البيانات اللازمة ونوعيتها.

١٥ر١٦ - ١٦ر٤٥ استراحة.

الجلسة الرابعة: تجميع وتحليل إحصاءات النوع الاجتماعي
(القراءة المقترحة: الدليل، الفصلان ٢ و٣؛ *engendering statistics*، الفصل ٥)

١٦ر٤٥ - ١٧ر٣٠ جلسة عامة: عرض حول تجميع وتحليل إحصاءات النوع الاجتماعي.

الخميس ١٢ حزيران/يونيو ١٩٩٧

الجلسة الخامسة: عرض إحصاءات النوع الاجتماعي

(القراءة المقترحة: الدليل، الفصلان ٤ و٥؛ *engendering statistics*، الفصل ٥)

٨ر٤٥ - ١٥ر١٠	جلسة عامة: مبادئ نشر الإحصاءات والمؤشرات في أشكال سهلة التناول.
١٥ر١٠ - ٤٥ر١٠	استراحة.
٤٥ر١٠ - ٠٠ر١٢	مناقشات الفريق العامل، الجزء ألف.
٠٠ر١٢ - ٤٥ر١٢	جلسة عامة: عرض عمل الفريق ومناقشته.
٤٥ر١٢ - ١٥ر١٣	جلسة عامة: عرض حول تصميم نموذج المنشور.
١٥ر١٣ - ٣٠ر١٣	جلسة عامة: تقديم للتمرين الجماعي.
٣٠ر١٣ - ٠٠ر١٥	غداء.
٠٠ر١٥ - ٣٠ر١٧	مناقشات الأفرقة العاملة، الجزء باء.

الجمعة ١٣ حزيران/يونيو ١٩٩٧

٤٥ر٨ - ٣٠ر١٠	إعداد تقارير الأفرقة.
٣٠ر١٠ - ٠٠ر١١	استراحة.
٠٠ر١١ - ٠٠ر١٣	جلسة عامة: عرض ومناقشة عمل الفريق.
٠٠ر١٣ - ٣٠ر١٤	غداء.

الجلسة السادسة: منتجات إحصاءات النوع الاجتماعي

(القراءة المقترحة: الدليل، المرفقات؛ *engendering statistics*، الفصل ٦)

٣٠ر١٤ - ٠٠ر١٦	جلسة عامة: عرض حول مختلف أنواع المنتجات والجمهور المستهدف بكل منها.
٠٠ر١٦ - ٣٠ر١٦	استراحة.
٣٠ر١٦ - ٣٠ر١٧	جلسة عامة: عرض حول تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي على الصعيدين الوطني والإقليمي.

السبت ١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٧

الجلسة السابعة: تطوير برامج إحصاءات النوع الاجتماعي

(القراءة المقترحة: الدليل، الفصل ١؛ *engendering statistics*، الفصل ١)

٨ر٤٥ - ٩ر٣٠	عرض حول الأنشطة الإقليمية.
٩ر٣٠ - ١١ر٠٠	جلسة عامة، عرض ومناقشة الخطط الوطنية.
١١ر٠٠ - ١١ر٣٠	استراحة.
١١ر٣٠ - ١٢ر٠٠	تقييم ورشة العمل.
١٢ر٠٠ - ١٢ر٤٥	اختتام.

المرفق الثالث

قائمة الوثائق

ألف- وثائق الإسكوا

العنوان	الرمز
قائمة مؤقتة بالوثائق	E/ESCWA/STAT/1997/WG.1/INF.1
معلومات للمشاركين	E/ESCWA/STAT/1997/WG.1/INF.2
قائمة مؤقتة بأسماء المشاركين	E/ESCWA/STAT/1997/WG.1/INF.3
جدول الأعمال المؤقت	E/ESCWA/STAT/1997/WG.1/L.1
جدول الأعمال المشروح	E/ESCWA/STAT/1997/WG.1/L.1/Add.1
تنظيم الأعمال المقترح	E/ESCWA/STAT/1997/WG.1/L.2
مشروع تطوير برامج وطنية للإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس في البلدان العربية	E/ESCWA/STAT/1997/WG.1/3
نبذة مطروحة على المناقشات التي ستجريها أفرقة العمل حول إعداد المطبوعات الوطنية الخاصة بإحصاءات الذكور والإناث	E/ESCWA/STAT/1997/WG.1/4
خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥	E/ESCWA/SD/1994/9

باء- منشورات أخرى

Hedman, Birgitta, Francesca Perucci and Pehr Sunstrom. *Engendering Statistics: A Tool for Change*. Stockholm, Statistics Sweden, 1996. ISBN No. 91-618-0859-8.

Osterberg, Christina, and Birgitta Hedman. *Women and Men in the Nordic Countries: Facts on Equal Opportunities Yesterday, Today and Tomorrow*. Copenhagen, Nordic Council of Ministers, n.d.

Philippines. National Statistical Coordination Board and others. *Women and Men in the Philippines: A Statistical Handbook*.

Russian Federation. St. Petersburg Committee of State Statistics. *Women and Men in St. Petersburg*. Produced in cooperation with Statistics Sweden; supplementary information provided by the International Institute, Woman and Management, St. Petersburg. Fact sheet financed by Sida. 1996.

Sri Lanka. Department of Census and Statistics. *Women and Men in Sri Lanka*. ISBN No. 955-577-147-2.

Sweden. *Women and Men in Sweden: Facts and Figures 1995*. Stockholm, Statistics Sweden, 1995. ISBN No. 91-618-0781-8.

Thailand. National Statistical Office, Office of the Prime Minister. Project on Improving Statistics on Gender Issues. *Statistical Booklet on Thai Women and Men*. Bangkok, August 1995.

United Kingdom, National Audit Office. *Presenting Data in Reports*. London, November 1991.

الأمم المتحدة، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، الشعبة الإحصائية، دليل لإعداد تقارير إحصائية وطنية عن المرأة والرجل. الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية، السلسلة كاف، العدد ١٣، ١٩٩٦. منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.XVII.

الأمم المتحدة، المرأة في العالم ١٩٧٠-١٩٩٠، اتجاهات وإحصاءات، المجموعة كاف، رقم ٨. منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع غير متوفر.

الأمم المتحدة، المرأة في العالم ١٩٩٥: اتجاهات وإحصاءات، المجموعة كاف، رقم ١٢. منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XVII.

United Nations Development Programme. *Human Development Report 1995*. New York and Oxford, Oxford University Press, 1995.

United Nations. Economic and Social Commission for Asia and the Pacific. *Women in the Philippines: A Country Profile*. Statistical Profiles, No. 3.

_____. *Women in Thailand: A Country Profile*. Statistical Profiles, No. 5.

United States Department of Commerce. Economic and Statistics Administration. Bureau of the Census. Population Division. International Programs Center. *Women in Poland*. July 1995. WID/95-1.

المرفق الرابع

تقييم المشاركين لورشة العمل

حضر تسعة وعشرون مشاركا ورشة العمل الإقليمية حول تطوير برامج وطنية للإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي في البلدان العربية، التي استغرقت ستة أيام. وقد رد ثلاثة وعشرون منهم على استبيانات التقييم التي تلخص نتائجها فيما يلي:

ألف- التقييم الاجمالي لورشة العمل

أعلن جميع المشاركين انهم استفادوا من ورشة العمل؛ وكان بينهم ٥٩ لم يتلقوا، قبل ورشة العمل، أي تدريب في مجال النوع الاجتماعي.

وبانتهاء ورشة العمل، كان جميع المشاركين قد أصبحوا واثقين من انه سيكون بمقدورهم تنظيم ورشة عمل للمستخدمين والمنتجين في بلدانهم، استنادا إلى ما تعلموه في الجلستين الأولى والثانية من برنامج ورشة العمل.

وكان تقدير غالبية المشاركين (٩١ في المائة) لمستوى ورشة العمل انه "كاف"، بينما وجدت قلة منهم (٥ر٤ في المائة) انه كان "بسيطا جدا"؛ ورأى ٣٥ في المائة ان مدة الورشة كانت "كافية"، و ٤١ في المائة انه كان ينبغي ان تكون هذه المدة أقصر.

١- المنافع

شعر المشاركون بأن ورشة العمل حققت ما يلي:

(أ) زادت وعيهم بقضايا النوع الاجتماعي، وما يرتبط بها من إحصاءات ومؤشرات، في البلدان العربية؛

(ب) أوقفتهم على أكثر أساليب جمع البيانات فعالية، وذلك من مختلف المصادر الإحصائية، لتمكينهم من تقييم هذه البيانات وتحليلها وعرضها في شكل سهل المتناول؛

(ج) أقنعتهم بوجود حاجة إلى قيام تعاون وثيق بين منتجي البيانات ومستخدميها، من أجل تسهيل الاضطلاع بالأعمال الإحصائية ذات الصلة بحالة المرأة والرجل في المجتمع؛

(د) أمنت لهم منتدى تقاسموا فيه خبراتهم في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي؛

(هـ) أطلعتهم على دور بعض المنظمات الحكومية وغير الحكومية في الترويج لتمكين المرأة وتحقيق المساواة التامة بينها وبين الرجل؛

(و) حددت ثغرات البيانات في إحصاءات النوع الاجتماعي المتوفرة، وشددت على أهمية تحسين نوعيتها ونطاقها؛

(ز) عرفتهم إلى تجارب البلدان الأخرى، في كل أنحاء العالم، في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي (من خلال المنشورات التي وزعت عليهم في ورشة العمل)؛

(ح) استبانت قضايا النوع الاجتماعي مع ما يتصل بها من إحصاءات؛

(ط) أطلعتهم على الأساليب الجديدة لعرض البيانات استنادا إلى استخدام جداول مبسطة مدعومة برسوم بيانية لنقل التبليغات بوضوح؛

(ي) حددت جدولا زمنيا لإنتاج منشورات وطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي تتناول حالة المرأة والرجل في المجتمع؛

(ك) أكدت أهمية استخدام برامجيات النشر بواسطة الحاسوب المكتبي لزيادة فعالية الإنتاج الإحصائي وعملية النشر؛

(ل) أظهرت ان تحديد الفئات المستهدفة هو جزء ضروري من عملية إنتاج الإحصاءات المتعلقة بالمرأة والرجل.

٢- تطبيق المعلومات

أوضح المشاركون أنهم تعلموا خلال الورشة أمورا كثيرة ستساعدهم في عملهم الحالي وفي أي عمل يمكن ان يقوموا به في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي. وأعربوا، ضمن هذا السياق، عن شعورهم بأنهم اكتسبوا، من مختلف أنشطة الورشة وعروضها، ما يلي:

(أ) ازدياد الوعي بأهمية تصنيفات إحصاءات النوع الاجتماعي والحاجة إلى رصد التقدم المحرز في الجهود التي تبذل لتحقيق المساواة التامة بين المرأة والرجل؛

(ب) إدراك الفرق بين مصطلحي الجنس والنوع الاجتماعي؛ فالجنس يعني الفوارق البيولوجية، والنوع الاجتماعي يتصل بالعلاقات الاجتماعية بين المرأة والرجل؛

(ج) ازدياد القدرات في مجال تجميع قوائم قضايا النوع الاجتماعي؛

(د) ازدياد الوعي بالحاجة إلى استبانة مصادر البيانات ذات الصلة بقضايا النوع الاجتماعي؛

(هـ) إدراك الحاجة إلى التعاون بين المنتجين والمستخدمين؛

(و) ازدياد الوعي بإلحاح الحاجة إلى وضع تعاريف ومفاهيم إحصائية موحدة وإلى تهيئة ملفات مستكملة عن هذه التعاريف والمفاهيم؛

(ز) فهم الحاجة إلى تبسيط عرض البيانات وإلى جعل الشكل سهلة المتناول؛

(ح) فهم الحاجة إلى إنتاج أنواع مختلفة من المنشورات المتماشية مع احتياجات وخلفيات المجموعات المستهدفة المختلفة؛

(ط) التنبه إلى المنافع المرتبطة بعقد ورشات عمل يشترك فيها منتجو ومستخدمو إحصاءات النوع الاجتماعي؛

(ي) إدراك فائدة التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي ضمن إطار النوع الاجتماعي والتنمية وليس ضمن إطار المرأة في التنمية؛

(ك) وعي الحاجة إلى إنشاء وحدة لإحصاءات النوع الاجتماعي وإدماجها بالنظام الإحصائي المركزي؛ وينبغي ان تشترك هذه الوحدة بنشاط في عمليات الإنتاج الإحصائي لضمان شمل إحصاءات النوع الاجتماعي، على كل المستويات، بهذه العمليات؛

(ل) إدراك أهمية تزويد المستخدمين بمنشورات إحصائية تصلح لاستعمالات متعددة.

باء- الخلفية والأعمال التحضيرية

أعطى المشتركون تقديرات للمعلومات التي تسلموها في بلدانهم قبل ورشة العمل، متدرجين في العلامات من ١ إلى ٥ (١= رديء؛ ٥= جيد جدا)؛ وفيما يلي متوسط العلامات المعطاة:

المقدار	٣ر٣٥	(جيد/جيد جدا: ٧٠ في المائة)
المحتوى	٤ر٠٠	(جيد/جيد جدا: ٨١ في المائة)
التنفيذ في الوقت المناسب	٣ر٤٥	(جيد/جيد جدا: ٥٠ في المائة)

كما قدر المشاركون فائدة المهمة السابقة لورشة العمل (انظر الجدول ١ من المرفق).

جدول المرفق ١- فائدة المهمة السابقة لورشة العمل

ازدياد وعي المشاركين	مفيد جدا	مفيد	غير مفيد
بقضايا النوع الاجتماعي	٣٥٪	٦٥٪	٠٪
بتوفر الإحصاءات	٥٦٪	٤٤٪	٠٪
بالأنشطة/البرامج	٢٩٪	٧١٪	٠٪

١- المساهمات في المهمة السابقة لورشة العمل

أثناء تحضير التقرير الوطني المتعلق بالمهمة السابقة لورشة العمل، كان المشاركون مسؤولين عما يلي:

(أ) إعداد إحصاءات النوع الاجتماعي وتقييم وحساب المؤشرات التي ستشكل جزءا أساسيا من التقرير الوطني؛

(ب) إجراء مقابلات مع المجيبين الذين اختيروا من بين منظمات حكومية وغير حكومية متنوعة، توخيا لتحديد قضايا النوع الاجتماعي اللازم إدراجها في التقرير الوطني؛

(ج) الاضطلاع، بالتعاون مع مختلف الادارات الحكومية، بتقييم نوعية البيانات والمؤشرات، ثم بادراجها في التقرير الوطني؛

(د) تحديد النصوص القانونية ذات الصلة بالمرأة والممكن إدراجها ضمن الخطط الانمائية والسياسات السكانية، توخيا لتحسين دور المرأة وحالتها في المجتمع؛

(هـ) إجراء مقابلات مع مستخدمي البيانات لتحديد قضايا النوع الاجتماعي.

٢- طلبات المعلومات المسبقة

أعرب المشاركون عن شعورهم بأن بين الوثائق التي تلقوها عددا كبيرا كان ينبغي أن يرسل اليهم قبل ورشة العمل بفترة طويلة لكي يتاح لهم وقت كاف للتعرف إلى المفاهيم والقضايا المتصلة بالنوع الاجتماعي. وقد ذكرت، بالتحديد، المواد التالية: معلومات عن التجارب الحاصلة فيما يتعلق بإحصاءات النوع الاجتماعي في الدول الرائدة في هذا المجال (وبوجه الخصوص، معلومات عن الإحصاءات المصنفة ذات الصلة بقضايا النوع الاجتماعي)؛ وخلاصات وافية او موجزات عن التقارير الوطنية لسائر البلدان المشاركة في ورشة العمل؛ وعينات من المراجع الإحصائية وغيرها من الاعمال التي وزعت قبل ابتداء ورشة العمل مباشرة.

٣- الأنشطة السابقة لورشة العمل

فيما يتعلق بالمهمة و/أو المعلومات السابقة لورشة العمل، لاحظ المشاركون ما يلي:

(أ) كانت المعلومات المقدمة إلى المشاركين، فيما يتعلق بالمهمة السابقة لورشة العمل، كافية: فالجمع بين قضايا النوع الاجتماعي وما يتصل بها من إحصاءات ومؤشرات أعطى المشاركون فكرة واضحة عن طبيعة الأنشطة التي سيضطلع بها مستقبلا حول مشروع التطوير الخاص بعملية إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي في البلدان العربية؛

(ب) كان ينبغي إرسال موجزات التقارير الوطنية وخلاصاتها الوافية، ونسخ من محاضرات الخبراء، إلى المشاركين قبل ابتداء ورشة العمل؛

(ج) كان وقت التحضير لورشة العمل غير كاف.

جيم- برنامج التدريب

١- علامات تقدير عناصر ورشة العمل

أعطى المشاركون تقديرات لمحتوى الجلسات الرئيسية لورشة العمل، وكذلك لنوعية التدريب والموارد المقدمة أثناء هذه الجلسات، متدرجين في العلامات من ١ إلى ٥ (١= رديء؛ ٥= جيد جدا)؛ ويرد متوسط العلامات المعطاة في الجدول ٢ من المرفق.

جدول المرفق ٢- علامات تقدير المحتوى والنوعية والموارد

الموضوع	المحتوى	النوعية	الموارد
قضايا النوع الاجتماعي والتنمية	٤ر٢٧	٤ر٢٣	٤ر٢٤
إحصاءات ومؤشرات قضايا النوع الاجتماعي	٣ر٨٦	٣ر٨٢	٣ر٩١
توفر البيانات ونوعيتها	٤ر٠٠	٣ر٩٠	٣ر٩٥
تجميع وتحليل إحصاءات النوع الاجتماعي	٣ر٧٦	٣ر٧٠	٣ر٧٦
عرض إحصاءات النوع الاجتماعي	٤ر٢٣	٤ر١٨	٤ر٢٧
منتجات إحصاءات النوع الاجتماعي	٤ر٢٠	٣ر٩٥	٣ر٩٥
تطوير برامج إحصاءات النوع الاجتماعي	٣ر٩٥	٣ر٩١	٣ر٩١

وأدلى المشاركون أيضا بتعليقات على الوقت المخصص لكل من عناصر الجلسات الرئيسية، وضمنها العروض الاستهلالية، وعمل الأفرقة، وعرض تقارير الأفرقة (انظر جداول المرفق ٣ إلى ٥).

جدول المرفق ٣- تقييم الوقت المخصص لعروض ورشة العمل

الموضوع	طويل جدا	كاف	قصير جدا
قضايا النوع الاجتماعي والتنمية	٢٢٪	٥٧٪	٢٢٪
إحصاءات ومؤشرات قضايا النوع الاجتماعي	٥٪	٦٧٪	٥٪
توفر البيانات ونوعيتها	٥٪	٧١٪	٥٪
تجميع وتحليل إحصاءات النوع الاجتماعي	٥٪	٧٧٪	٥٪
عرض إحصاءات النوع الاجتماعي	١٠٪	٧١٪	٥٪
منتجات إحصاءات النوع الاجتماعي	١٤٪	٥٩٪	١٤٪
تطوير برامج إحصاءات النوع الاجتماعي	٩٪	٥٩٪	٩٪

ملاحظة: إن النسبة المتبقية للحصول على مجموع ١٠٠ في المائة هي للإجابات غير المبينة.

جدول المرفق ٤- تقييم الوقت المخصص لعمل الأفرقة

الموضوع	طويل جدا	كاف	قصير جدا
قضايا النوع الاجتماعي والتنمية	٩٪	٥٩٪	٣٢٪
إحصاءات ومؤشرات قضايا النوع الاجتماعي	٠٪	٥٥٪	٤٣٪
توفر البيانات ونوعيتها	٠٪	٥٩٪	٣٦٪
تجميع وتحليل إحصاءات النوع الاجتماعي	٩٪	٥٥٪	٣٦٪
عرض إحصاءات النوع الاجتماعي	٩٪	٥٠٪	٤١٪
منتجات إحصاءات النوع الاجتماعي	١٤٪	٥٠٪	٣٦٪
تطوير برامج إحصاءات النوع الاجتماعي	٩٪	٤٥٪	٤٥٪

ملاحظة: إن النسبة المتبقية للحصول على مجموع ١٠٠ في المائة هي للإجابات غير المبينة.

جدول المرفق ٥- تقييم الوقت المخصص لعرض تقارير الأفرقة

الموضوع	طويل جدا	كاف	قصير جدا
قضايا النوع الاجتماعي والتنمية	٢٠٪	٦٠٪	٢٠٪
إحصاءات ومؤشرات قضايا النوع الاجتماعي	١٥٪	٦٠٪	٢٥٪
توفر البيانات ونوعيتها	١٤٪	٥٢٪	٣٣٪
تجميع وتحليل إحصاءات النوع الاجتماعي	١٩٪	٦٧٪	١٤٪
عرض إحصاءات النوع الاجتماعي	١٩٪	٥٢٪	٢٩٪
منتجات إحصاءات النوع الاجتماعي	٢٤٪	٤٨٪	٢٩٪
تطوير برامج إحصاءات النوع الاجتماعي	١٩٪	٤٨٪	٣٣٪

٢- أهم المواضيع المناقشة

أوضح المشاركون انهم استمدوا أقصى الفائدة، خلال ورشة العمل، من المعلومات و/أو الأنشطة المتصلة بما يلي:

(أ) المواضيع التي تختص بجمع البيانات المصنفة وبتقييم وتحليل ونشر إحصاءات النوع الاجتماعي؛

(ب) عملية تطوير البرامج المصنفة ذات الصلة بإحصاءات النوع الاجتماعي؛

(ج) تطبيق منهجية ورشة العمل. فبفضل تقسيم المشاركين إلى أفرقة عاملة، تشجع هؤلاء على توجيه اهتمامهم إلى مهام محددة، بينما أتاحت لهم الجلسات العامة الإطلاع على قضايا النوع الإجتماعي في البلدان العربية الأخرى وأمنت لهم منتدى لحوار مثمر حول قضايا حيوية تهم الجميع؛

(د) إحصاءات النوع الاجتماعي وما يرتبط بها من مؤشرات؛

(هـ) المنهجية التي استندت اليها تحضيرات خطة العمل الوطنية؛

(و) التركيز على زيادة البساطة والوضوح والتنويع في عرض البيانات؛

(ز) التأكيد على الحاجة إلى التنسيق بين منتجي البيانات ومستخدميها؛

(ح) الأساليب المستخدمة في إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي؛

(ط) تصميم الجداول والرسوم البيانية الإحصائية؛

(ي) جمع البيانات الإحصائية، مع التركيز على أهمية تقييم نوعيتها وتحديد مصادر الاخطاء وكذلك المشاكل المرتبطة بطرق القياس؛

(ك) إعطاء تدريب عملي على تطوير السياسات المستندة إلى النوع الاجتماعي وما يرتبط بها من إحصاءات ومؤشرات.

وقد أوضح المشاركون انهم انتفعوا من ورشة العمل بكل نواحيها، لكنهم أعربوا عن شعورهم بأن الوقت المخصص للمواضيع لم يكن متوازنا.

٣- اقتراحات المواضيع

ظهر لدى المشاركين شعور بأن المواضيع الواردة فيما يلي كان ينبغي ان تناقش خلال ورشة العمل:

(أ) تصميم البرامج الوطنية وما تستند اليه من منهجيات تتصل بإحصاءات النوع الاجتماعي، ومخصصات ميزانيات ورشات العمل الوطنية؛

(ب) عمل المرأة وبطالتها؛

(ج) تطبيق أساليب تعزيز التعاون بين جميع الاطراف المعنية بتطوير مشروع إحصاءات النوع الاجتماعي.

دال- التنظيم والخبراء

١- علامات التقدير

أعطى المشاركون تقديرات لمستوى الدعم الفني/الاداري الذي قدم خلال ورشة العمل، متدرجين في العلامات من ١ إلى ٥ (١= رديء؛ ٥= جيد جدا)؛ وفيما يلي متوسط العلامات المعطاة:

الخبراء	٤ر٥٠	(جيد/جيد جدا: ٨٣ في المائة)
المنظمون	٤ر٣٥	(جيد/جيد جدا: ٩١ في المائة)
موظفو السكرتارية	٣ر٤٨	(جيد/جيد جدا: ٩٥ في المائة)

وكان التقدير الذي أعطي للتنظيم كما يلي (متوسط العلامات):

التنظيم الاجمالي	٤ر٠٩	(جيد/جيد جدا: ٨٧ في المائة)
العمل التحضيري/الاستهلالي	٤ر٠٠	(جيد/جيد جدا: ٨٣ في المائة)
ترتيبات السفر	٤ر٤٢	(جيد/جيد جدا: ٩٠ في المائة)
معاملات التسجيل	٤ر٥٠	(جيد/جيد جدا: ٩٥ في المائة)
أماكن الإقامة	٣ر٧٤	(جيد/جيد جدا: ٥٣ في المائة)
مرافق الاجتماعات	٤ر٣٣	(جيد/جيد جدا: ٨٥ في المائة)

٢- التعليقات والاقتراحات

فيما يتعلق بالتنظيم والموظفين في ورشة العمل، أدلى المشاركون بالتعليقات التالية:

(أ) كان ينبغي إعطاء الأفرقة الوطنية وقتا أطول لإعداد تقاريرها الوطنية، أي وقتا يكفيها للاتصال بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية ولاستبانة إحصاءات النوع الاجتماعي وما يتصل بها من مؤشرات؛

(ب) كان ينبغي، قبل بدء ورشة العمل، توزيع المواد الموثقة لتجارب سائر البلدان في مجال إنتاج المنشورات الإحصائية المتعلقة بالمرأة والرجل، فتتحقق للمشاركين منفعة أتم؛

(ج) كان ينبغي تخصيص وقت أطول لجلسات الأفرقة العاملة؛

(د) كان من الأفضل لو لم تؤخذ فترات غداء وتوبعت المحاضرات؛

(هـ) كان الوقت المقرر لورشة العمل غير كاف؛

(و) كان ينبغي ان تترجم إلى العربية جميع وثائق التدريب والمؤلفات ذات الصلة؛

(ز) كان الوقت الذي خصص لبرنامج الترفيه، خلال فترة ورشة العمل، غير كاف.

٣- تسهيل العمل في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي

أوضح المشاركون ان بامكان الإسكوا و"كوتر" تسهيل عملهم في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي بواسطة ما يلي:

(أ) تأمين الدعم الفني للبلدان المشاركة في المشروع الإقليمي حول إحصاءات النوع الاجتماعي؛

(ب) تزويد البلدان المشاركة في المشروع بمعلومات عن أحدث المواضيع الإحصائية المتصلة بقضايا النوع الاجتماعي والتنمية وما يتصل بها من مؤشرات؛

(ج) البقاء على الاتصال مع الأطراف المعنية في البلدان المشاركة لضمان تنفيذ أنشطة المشروع في أوانها وحسبما تنص عليه وثيقة المشروع؛

(د) مساعدة البلدان المشاركة في المشروع في تدريب معدديها؛

(هـ) تزويد البلدان المشاركة في المشروع الإقليمي بالمراجع التي منها الوثائق والدراسات الافرادية المتوفرة لدى الأمم المتحدة (بالانكليزية والعربية والفرنسية)؛

(و) تزويد البلدان المشاركة في المشروع الإقليمي بكل قواعد البيانات المتوفرة وبمجموعات البيانات المتصلة بإحصاءات النوع الاجتماعي؛

(ز) تأمين الدعم المالي للمشروع (الإسكوا)؛

(ح) تزويد الدول الأعضاء بوثائق الإسكوا المتعلقة بالمرأة ، وضمنها المرأة العربية ١٩٩٥: اتجاهات وإحصاءات ومؤشرات.

٤- تحسين ورشات العمل في المستقبل

أوضح المشاركون ان باستطاعة المنظمين تحسين ورشات العمل في المستقبل باجراء ما يلي:

(أ) صرف المزيد من الوقت في التدريب العملي على إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي؛

(ب) عدم أخذ استراحات غداء؛

(ج) الالتزام، بدقة أكبر، بالمحاضرات المقررة؛

(د) إنشاء نظام لتسهيل تبادل الخبرات بين الدول المشاركة في المشروع؛

(هـ) إرسال الوثائق والمطبوعات قبل الأوان (قبل بدء أي ورشة عمل) بفترة طويلة؛

(و) ترجمة كل الوثائق إلى العربية؛

(ز) تأمين الترجمة الفورية لكل عروض ورشات العمل.

هاء- تطبيق التدريب

أوضح المشاركون انهم سيستفيدون من التدريب الذي حصلوا عليه خلال ورشة العمل في القيام بما يلي:

(أ) تدريب الإحصائيين، بغية إيجاد كوادر يقيمون اعتبارا للنوع الاجتماعي؛

(ب) تطوير برامج إحصاءات النوع الاجتماعي وإنتاج منشورات إحصائية متعددة الاستعمالات؛ ويمكن السعي أيضا إلى توزيع هذه المنشورات بين الموظفين لتقوية زخم الجهود الموجهة إلى تحسين حالة المرأة في المجتمع وتحقيق المساواة التامة بينها وبين الرجل؛

(ج) إنشاء آلية للتنسيق المستدام بين الحكومة وإدارة المشروع في كل بلد، بالاستناد إلى اهتمامهما المشترك بقضايا النوع الاجتماعي، ثم تجميع قائمة بأهم مواضيع النوع الاجتماعي التي ينصب عليها الاهتمام، مرتبة وفقا لإلحاح الحاجة؛

(د) تنفيذ خطة العمل الوطنية المقترحة؛

(هـ) صياغة خطة لتقييم العمل الإحصائي؛ ويفترض في هذه الخطة ان تكمل الجهود التي تبذل لإقامة ومواصلة حوار ومشاورات بين المستخدمين والمنتجين؛

(و) تأمين المشاركة النشطة للأفرقة العاملة في مختلف مراحل المشروع؛

(ز) دعوة الرسميين إلى إدراج قضايا النوع الاجتماعي في المناهج الأكاديمية بجميع مستوياتها، توخيا لزيادة وعي النوع الاجتماعي ومراعاته؛

(ح) إنشاء وحدة متخصصة في إحصاءات النوع الاجتماعي في كل بلد، وإقامة شبكة تتيح للوحدات تبادل المعلومات عن قضايا إحصاءات النوع الاجتماعي ومواضيع الاهتمام المرتبطة، تحديدا، بالمشروع؛

(ط) إنشاء وحدة تعليمية لاستخدامها في تدريب منتجي ومستخدمي البيانات ضمن عملية إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي؛

(ي) عقد ورشة عمل وطنية للمنتجين والمستخدمين؛

(ك) تقييم الإحصاءات المتوفرة وتحديد أسباب وجود ثغرات في البيانات.